

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٠

بشأن الموافقة على عقد اتفاق تنفيذى بين حكومة جمهورية مصر العربية
وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة
بشأن المساعدات الغذائية لمستوطنى الأراضى الجديدة المستصلحة
مشروع رقم ٥٧٨٩ لتوطين وتنمية الأراضى الجديدة
(بمنطقة وادى الصعايدة) الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور .

قرر:

(مادة وحيدة)

ووفق على عقد اتفاق تنفيذى بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية
العالمى التابع للأمم المتحدة بشأن المساعدات الغذائية لمستوطنى الأراضى الجديدة
المستصلحة (مشروع رقم ٥٧٨٩ لتوطين وتنمية الأراضى الجديدة بمنطقة وادى الصعايدة)
الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٦ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ شوال سنة ١٤٢٠ هـ

(الموافق ١٦ يناير سنة ٢٠٠٠ م)

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٢١ ذى الحجة سنة ١٤٢٠ هـ

(الموافق ٢٧ مارس سنة ٢٠٠٠ م) .

عقد اتفاق تنفيذى

بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمى
التابع للأمم المتحدة بشأن المساعدات الغذائية
لمستوطنى الأراضى الجديدة المستصلحة
نشاط برنامج الأغذية العالمى ١ ب

المشروع رقم ٥٧٨٩ (توطين وتنمية الأراضى الجديدة بمنطقة وادى الصاعيدة)
حيث إن حكومة جمهورية مصر العربية " المشار إليها فيما بعد بالحكومة " وبرنامج
الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة" المشار إليها فيما بعد ببرنامج الأغذية العالمى " .
قد توصلنا لاتفاق بشأن المساعدات المقدمة من برنامج الأغذية العالمى بموجب الاتفاق
الأساسية الموقعة بين حكومة وبرنامج الأغذية العالمى فى ٥ سبتمبر ١٩٦٨ .
وحيث إن الحكومة قد طلبت مساعدات من " برنامج الأغذية العالمى " لتنفيذ الأراضى
الزراعية والتوطين بمحافظة أسوان.

وحيث إن " برنامج الأغذية العالمى " قد وافق على توفير هذه المساعدات فى إطار
وبشروط حددها المجلس التنفيذى للبرنامج القطرى فى ٢٢ أكتوبر ١٩٩٧ .
وبناء عليه اتفق كل من الحكومة و " برنامج الأغذية العالمى " على تنفيذ المشروع
المشار إليه بعاليه فى إطار التعاون المتبادل حيث تم الاتفاق على مايلى:

(المادة الأولى)

هدف ووصف المشروع المقدم من الحكومة
ومساعدات برنامج الأغذية العالمى المقررة له

تم تصنيف مصر على انتهاء دولة تاونى من انخفاض فى الدخل وعجزو فى الغذاء .
ولقد واجهت مصر خلال العقدين الماضيين اتساع الهوة بين احتياجاتها المتزايدة إلى
الإنتاج الغذائى . لذا شرعت الحكومة فى تنفيذ التنمية الزراعية من خلال تطبيق
استراتيجيات التوسع
افقى الذى يقصد به استصلاح " الأراضى الجديد " فى المناطق الصحراوية.

ويتفق مشروع ج م ع ٥٧٨٩ مع سياسات الحكومة حيث يهدف إلى التوسع في الأراضي الزراعية من أجل تعزيز الأمن الغذائي القومي ويهدف خلق فرص عمل جديدة وخفض معدلات الفقر . ويهدف المشروع إلى توطين أربعة آلاف أسرة من صغار المزارعين المعدمين المقيمين بمصر العليا (حوالي من ٢٠٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠ فرد) في منطقة وادي الصعابدة بإدفو حيث تم استصلاح مساحة بها يتم توزيعها عليهم بواقع ستة أفدنة لكل أسرة والتي ستقوم بزراعتها وما يصحبها من أنشطة في مجال الثروة الحيوانية . وتقع منطقة وادي الصعابدة في محافظة أسوان التي تعاني من أعلى معدل للبطالة والفقر على مستوى الدولة .

وطبقاً لسياسة التوطين الجديدة فإن (٨٤٪) من إجمالي المنتفعين سوف يكونوا من فئة صغار المزارعين المعدمين والعمال الزراعيين في حين يمثل خريجي المعاهد الفنية أو الجامعات (١٦٪) ويعطى المشروع اهتماماً خاصاً بالمرأة العائلة في مجال تخصيص الأرض حيث تقرر أن تمثل المرأة (١٥٪) من العدد المقرر توطئته وبصفة خاصة الأرملة التي تعول الأسرة في حين يتم على الجانب الآخر تسجيل ثلث المساحة المخصصة للمزارع باسم الزوجة .

وقد قامت الحكومة بتوفير بنية تحتية مكثفة في مجال الري لخدمة مساحة ٢٤ ألف فدان من الأراضي الصالحة للزراعة من مياه النيل . كما وفرت الحكومة أيضاً البنية الأساسية اللازمة بالقرى الجديدة كما يتم الإعداد لتوفير الخدمات العامة اللازمة .

وبموجب هذا المشروع يتم توفير المعونة الغذائية لمدة سنتين وتسعة أشهر . وسوف تمثل المعونة الغذائية في هذا المشروع مقابل للدخل النقدي للمستوطنين الجدد خاصة خلال الفترة الأولى المرجحة للتوطين حيث ينعدم خلالها الأمن الغذائي كما ستعمل بشكل أساسي على ربطهم بأراضيهم إلى أن تصل الأرض إلى مستويات جيدة من الإنتاج تضمن لهم دخل معقول يعينهم على الحياة . وسوف يستحق كل مستوطن جديد حصة عائلية يومية من المعونة الغذائية تتكون من خمس حصص فردية على مدى سنتين وتسعة أشهر ، كما سيتم استخدام التمويل الحكومي المقدم تحت بند صندوق مدخرات المشروع في الارتقاء بمستوى أداء الجمعيات التعاونية ودعم الأنشطة التي يتم تنفيذها في إطار منهج الجندر وتعزيز منهج التخطيط بالمشاركة والتنفيذ .

وتقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بتنفيذ المشروع من خلال التعاون الوثيق مع وزارة الإسكان والمجتمعات الجديدة وهيئات حكومية أخرى .. ويقدم حالياً لمتلقى المنظمة المساعدات الفنية فى مجالات الإرشاد الزراعى والتدريب وتنمية المجتمع من خلال مركز للبحوث الزراعية وأحد معاهد التدريب ومنظمتين غير حكوميتين .

وتعتبر وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى الجهة الحكومة المسؤولة مسئولية كاملة عن المشروع . وتقع مسئولية تنفيذ البنية الأساسية والزراعة الاستصلاحية على عاتق الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية والتي تتم من خلال التعاقد مع مقاولين منفذين . كما تقع مسئولية اختيار المتفيعين ومساعدتهم خلال مراحل التوطين على مشروع مبارك القومى للتوطين .

وطبقاً لبرنامج التوطين وبهدف توفير المساعدة الغذائية لعدد ٤٠٠٠ أسرة كان ينبغى أن يستمر المشروع لفترة ست سنوات ولكن وعلى ضوء الفترة المقررة للبرنامج القطرى والتي تنتهى فى عام ٢٠٠١ فإن الاحتياجات الخاصة بالمدة المتبقية وتبلغ ستان وتسعة أشهر ستكون متوقفة على موافقة البرنامج القطرى الجديد فى حالة اتفاق مصر وبرنامج الأغذية العالمى على تضمينها أنشطة البرنامج القطرى القادم .

١ - تحليل المشكلة :

عانت مصر خلال العقدين السابقين من اتساع الهوة بين احتياجاتها الغذائية وبين المحقق من إنتاجها الزراعى ، مما دعى مصر فى الآونة الأخيرة إلى استيراد حوالى (٥٠ ٪) من احتياجاتها الغذائية . وقد تسبب عن ذلك استنزافاً حاداً للمكون القومى للنقد الأجنبى كما أثار الشكوك حول الأمن الغذائى القومى ويعزى هذا الوضع إلى الزيادة السريعة فى النمو السكانى والذي أدى إلى الانخفاض النسبى لنصيب الفرد من مساحة الأرض الزراعية الذى يصل إلى (١٢٠ ٪) من الفدان (٥٢٠ هكتار) وهو يعد من أكثر المعدلات انخفاضاً على مستوى العالم .

وفي عام ١٩٨٧ بادرت مصر إلى تطبيق سياسة إصلاح الهيكل الاقتصادي . وعلى قدر ما أسهمت هذه السياسة إيجابياً في إنعاش النمو الاقتصادي بالإضافة إلى المكاسب الأخرى إلا أنه على الجانب الآخر كانت هناك نتائج عكسية لهذا النظام خاصة على الشريحة الفقيرة ومحدودي الدخل وخاصة عندما ألغى الدعم الحكومي على كثير من المواد الغذائية الأساسية . وعلى ذلك ومن خلال تلك السياسة أصبح الوضع الاقتصادي لتلك الفئة أكثر سوءاً وهناك دلائل على أن تطبيق هذه السياسة قد أثر سلباً على استراتيجية البقاء لتلك الأسر ذات الدخل المنخفض . وقد استهدفت سياسة إصلاح الهيكل الاقتصادي تحرير الحيازات الزراعية من سيطرة المؤجرين وردها إلى ملاكها ولكن نتج عن تطبيق هذا القانون فقدان عدد كبير من المؤجرين لمصادر الدخل الثابت اللازم لغذاء وإعالة أسرهم .

استراتيجية الحكومة وسياساتها:

نجحت مصر خلال العقدين الماضيين في زيادة مساحة الرقعة الزراعية وذلك بتطبيق سياسة توطين الأراضي المستصلحة الجديدة لتزيد المساحة من حوالي ٦ مليون فدان إلى (٧.٥) مليون فدان وكان للزيادة في الإنتاج الزراعي المحقق من الأراضي الجديدة دلالة إيجابية واضحة على الأمن الغذائي القومي بصفة عامة في مصر بل تعداه إلى مستهدف قومي آخر وهو تخفيف الكثافة السكانية على ضفتي نهر النيل .

كما تعتبر تنمية الأراضي الجديدة أداة هامة في التعامل مع المعدلات العالية للفقر والبطالة في مصر . إذ وفقاً لتقديرات البنك الدولي بلغ دخل حوالي ٧٥ إلى ٨٠٪ من الطبقة المتوسطة للأسر المصرية خلال عام ١٩٩٣ أقل من ٥٠ دولاراً شهرياً . كما مثلت البطالة بشكل عام خلال ١٩٩٥ نسبة تعادل (٣.١١٪) وكانت أعلى معدلاتها بين العمال الزراعيين المعدمين في حين بلغت نسبة البطالة بين السيدات حوالي (١.٢٤٪) .

وحتى وقت قريب كانت سياسة الحكومة المصرية تركز بشكل مؤكد على توطين خريجي الجامعات والمعاهد العليا ... ولكن داوم برنامج الأغذية العالمي ومعظم المنظمات الدولية الأخرى العاملة بمصر على التعبير عن أهمية إعطاء الأولوية لتوطين فقراء الريف خاصة فئة العمال الزراعيين الذين لا يملكون أية أصول زراعية أو المؤجرين لحيازات زراعية

من الصفر بما لا يسمح بتحقيق دخل مناسب لإعالة الأسرة ... وفي نفس الوقت أكد برنامج الأغذية العالمي ومتفقاً في ذلك مع باقى الدول المانحة الأخرى على أهمية إعطاء المرأة الريفية المهدمة اهتماماً أكثر . ولقد تم خلال العام الماضى تحول كبير وواضح فى سياسة الحكومة إذ زادت النسبة المقررة للتوزيع على صغار المزارعين المعدمين من الأراضى الجديدة .. كما تقوم الحكومة أيضاً بتخصيص نسبة (١٥٪) من إجمالى المساحة المقرر توزيعها على صغار المزارعين لتمليكها للمرأة الريفية المهدمة والعائلة للأسرة .. بل تعدى الاهتمام بالمرأة الريفية أكثر من ذلك حيث تقرر أن يتم تسجيل نسبة (٢٠٪) من المساحة المقررة للزوج باسم الزوجة خاصة فى المناطق التى تشملها مساهمات برنامج الأغذية العالمي .

(١-٢) مظاهر الوضع الاجتماعى والاقتصادى فى منطقة التوطين :

تم تنفيذ العديد من الدراسات الميدانية التى تناولت مشكلة الفقر فى مصر والتى انتهت جميعها إلى تأكيد انتشار الفقر فى مصر بصفة عامة وبشكل حاد لشريحة محددة من التعداد بصفة خاصة . كما انتهت دراسة شاملة تناولت الأسرة المصرية أجرتها منظمة الأسرة والسكان عام ١٩٩٧ إلى أن (٢٦.٥٪) أى بما يعادل (١٥.٧) مليون نسمة تعاني من الفقر . وأن مظاهر الفقر فى أسوأ صورها كانت فى المناطق الريفية بمصر العليا حيث يعانى (٣٢٪) من التعداد السكانى من الفقر المدقع . وفى دراسة حديثة قامت بها الدولة تبين أن واحداً من كل عشرة أشخاص لا يملك تكلفة توفير المأكل والملبس فى أقل صورة وأن (٧٪) لا يملكون توفير المأكل المناسب .

تقع محافظة أسوان فى أقصى صعيد مصر . وتقع منطقة عمل المشروع فى وادى الضعيفة على الضفة الغربية لنهر النيل .. حوالى ١٢٠ كيلو متر شمال مدينة أسوان فى منطقة أدفو . والتى تعتبر أكثر المناطق ازدحاماً بالسكان بالمحافظة إذ يصل تعداد سكانها لحوالى ٣٥ ألف نسمة .

ويقدر تعداد محافظة أسوان بحوالى ١.٠٦ مليون نسمة بمعدل نمو سكاني يصل إلى (٢.٨٪) وفى عام ١٩٩٥/٩٤ بلغ معدل الدخل السنوى للفرد من السكان الريفيين بأسوان حوالى ١٨٦١ جنيهاً بما يعادل ٥٥٠ دولاراً أمريكياً مقارنة بمعدل الدخل السنوى للفرد من الريفيين على المستوى القومى الذى بلغ ٢٦١٨ جنيهاً مصرياً بما يعادل ٧٧٥ دولاراً أمريكياً وأيضاً مقارنة بالدخل القومى العام للفرد فى السنة إلى حوالى ٣٤٦١ جنيهاً أى حوالى ١٠٢٤ دولاراً أمريكياً .

نظراً للتركيز على السياحة فى أسوان كان لوظائف الخدمات السياحية الدور الأساسى فى جذب معظم القوى العاملة . وبصفة عامة احتلت الزراعة فى محافظات مصر العليا التى تقع شمال أسوان أكثر من (٤٠٪) من العمالة .

ويبلغ معدل البطالة فى محافظة أسوان فى عام ١٩٩٥ حوالى (٢٩٪) وهو معدل أعلى بكثير من معدل البطالة على المستوى القومى الذى بلغ (١١٪) وتمثل هذه النسبة أعلى نسبة بين محافظات مصر بشكل عام .

وعلى الرغم من عدم توافر بيانات محددة عن منطقة إدفو إلا أن هناك كثير من الدلائل من خلال الأحاديث المتبادلة وأيضاً المظاهر والملاحظات أوردتها بعثة التقييم بتقريرها تشير إلى المعدل الحاد للفقر والبطالة بالمنطقة .

(١-٣) الأوضاع الاقتصادية للفئات التى تستهدفها مساعدات المشروع :

يستهدف المشروع الفئات التى كان لتطبيق برنامج إصلاح الهيكل الاقتصادى وكذلك تطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستأجر تأثيراً سلبياً معاكساً عليها . وتشمل الفئة المستهدفة لمساعدات مشروع برنامج الأغذية العالمى صفار المزارعين المعدمين والعمال الزراعيين المنحدرين من المناطق الريفية بمصر العليا وبصفة خاصة من محافظة أسوان . وسوف يركز المشروع بصفة خاصة على مساعدة المرأة العائلة للأسرة من فقراء الريف سواء كانت أرملة أو مطلقة أو تعول زوج معوق أو كبير السن أو زوج هجر الأسرة منذ فترة طويلة . كما يستهدف المشروع أيضاً فئة خريجي الجامعات والمعاهد الفنية .

وتتباين الصفات المميزة لكل فئة مستهدفة بشكل ملحوظ ففى حين يزيد عمر حوالى (٨٤٪) من فئة صغار المزارعين على ٣٥ عاماً نجد أن أكثر من (٩٠٪) من فئة الخريجين أقل من ٣٥ عاماً وأن حوالى (٨٠٪) من حجم أسرة المزارعين يزيد عن خمسة أفراد فى حين نجد أن زيادة أعداد الأسرة الواحدة فئة الخريجين لا يتواجد إلا فى نسبة ضئيلة تقل عن نصف تعدادهم . كما أن حوالى خمسة وسبعين فى المائة من فئة صغار المزارعين لم يذهبوا إلى المدارس ولم يتلقوا أى مرحلة من مراحل التعليم الأولى . وبذلك أصبح أكثر ما يميز الأسرة الريفية الفقيرة فى مصر هو كثرة عدد أفراد الأسرة الواحدة والامية .

وقد أظهرت دراسة ميدانية تم تنفيذها قبل زيارة بعثة التقييم للمنطقة أن حوالى (٨٨٪) من الخريجين الذين تم توطينهم قد جاؤا من مدينة أسوان فى حين جاء جميع صغار المزارعين من منطقة ادفو . كما أظهرت الدراسة أن (٨٩٪) من صغار المزارعين لم يسبق لهم تملك أى حيازة زراعية قبل أو أثناء تقديم طلبات الانتفاع بالأراضى المستصلحة الجديدة .. أما النسبة الباقية منهم وتعادل (١١٪) فتملك أقل من فدانين ويعملون كعمال فى مجالات مختلفة . ولقد أكدت اللقاءات مع أفراد الأسرة أنه على الرغم من أن الخريجين قد يكونوا أفضل حالاً بالنسبة للتعليم من صغار المزارعين إلا أنهم ليسوا فى وضع اقتصادى أفضل من فقراء المزارعين إذ تدهورت أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية بشكل مؤثر نتيجة البطالة التى استمرت لسنوات طويلة ماضية .

(١ - ٤) المشاكل التى يخاطبها المشروع :

يخاطب المشروع عدة مشاكل أساسية سبق الإشارة إليها ولكن بصفة خاصة :

١ - ندرة الأرض الزراعية .

٢ - ارتفاع معدلات الفقر بالمناطق الريفية والبطالة فى مصر العليا .

٣ - نقص الأمن الغذائى سواء على المستوى القومى أو على مستوى الأسرة .

٤ - زيادة الكثافة السكانية والظروف المتردية نتيجة التزاحم والتى تسود فى المناطق

الحضرية والريفية بدلتا نهر النيل .

(١-٥) المساعدات السابقة لبرنامج الأغذية العالمي :

قدم برنامج الأغذية العالمي مساعداته لمصر منذ السبعينات في سلسلة من مشروعات تنمية وتوطين الأراضي الجديدة بقيمة إجمالية بلغت ٢٨٠ مليون دولار أمريكي ولقد غطت هذه المساعدة خلال الخمس والعشرين عاماً الماضية حوالي ٢٢ في المائة من إجمالي المساحة التي استصلحتها الحكومة والتي حتى منتصف عام ١٩٩٨ تم توطين حوالي ١٦٦,٧٠٠ أسرة عليها . ولقد ركزت مساعدات برنامج الأغذية العالمي للتوطين على مناطق أراضى الاستصلاح الجديدة الواقعة على أطراف دلتا نهر النيل .

وسبق للبرنامج أن قدم مساعداته بمصر العليا في عام ١٩٨٨ بموجب مشروع ٢٢١٤ الذي يخدم الأسر المستوطنة التي تقوم بزراعة شواطئ بحيرة السد العالي بمحافظة أسوان . ويهدف هذا المشروع إلى توطين ٦٣٠٠ أسرة من فقراء الريف وفي عام ١٩٩٦ تم إجراء تقييم للمشروع حيث تبين نجاح تحقيق الأسر المستنيدة من المشروع في تحقيق معدلات من الدخل ساعدتهم على تخطي حد الفقر من بعد ثلاث إلى أربع سنوات من تلقي مساعدات المشروع .

٢ - مبررات مساعدة برنامج الأغذية العالمي :

عندما يصل المنتفعون لأول مرة إلى مواقع التوطين الجديدة التي يشملها المشروع يبدأ المنتفعون في إنفاق ما لديهم من المال القليل في محاولة زراعة أراضيهم الجديدة مع توفير الغذاء لأسرهم وهي فترة تعاني فيها الأسر المستوطنة الجديدة من انعدام الأمن الغذائي ... وكثير منهم قبل حضورهم إلى موطنهم الجديد يضطرون إلى بيع ما يملكون من ماشية أو إلى الاقتراض من أقاربهم لتوفير السيولة النقدية اللازمة لإعاشتهم والبدء في زراعة أراضيهم في موطنهم الجديد .. وقد تمر سنوات عديدة قبل أن يتمكنوا من الوصول بأراضيهم إلى الحدية الإنتاجية .. لذلك يعاني المستوطنون الجدد خلال السنوات الأولى للتوطين فترات عصيبة تتعارض فيها رغبتهم في توفير الغذاء مقابل كدحهم لزراعة

راضيهم الصحراوية بما لديهم من مال قليل لذلك ستحل المساعدة الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي محل البدل النقدي الواجب توافره لتوفير الغذاء وقد تم تقدير قيمة البدل النقدي الشهري للحصة الغذائية للعائلة بحوالي ١١٣,٧٠ جنية تم احتسابها على أساس الأسعار المحلية السائدة . أما إذا قدرت على أساس قيمتها اليومية فتعادل ٣,٧٩ جنية ، علماً بأن متوسط الأجر اليومي للعمالة الزراعية بمنطقة المشروع تتراوح من ٦ إلى ١٠ جنيهات .

وسوف تلعب المعونة الغذائية دوراً رئيسياً في توفير نسبة كبيرة من الاحتياجات الغذائية للأسرة وتتوقف هذه النسبة على حجم الأسرة . هذا بالإضافة إلى أن توصيل المعونة الغذائية إلى القرى حيث يتم توزيعها على الأسر المنتفعة سوف يوفر بشكل واضح في تكاليف الانتقال وتوفير الوقت خاصة بالنسبة للسيدات المنتفعات المباشرات للأرض واللاتي يعلن أسرهن حيث يقع على عاتقهن أعباء تنفيذ الأعمال المنزلية إلى جانب فلاحه الأرض .

رباعتبار الحكومة مسؤولة عن توفير الغذاء أو المقابل النقدي لتلك الأسر المستوطنة الجديدة .. لذلك فالمعونة الغذائية هنا تمثل المدخرات الحكومية والتي قدرت بحوالي ٢١ مليون جنية . ولقد وافقت الحكومة على إيداع جزء من هذه المدخرات في صندوق المدخرات المنشأ بإدارة المشروع على أن يتم استخدامها في دعم الجمعيات التعاونية الزراعية - وكضمان لنظام القروض والائتمان للأسر المنتفعة كما ستسهم بشكل فعال في دعم تنفيذ أنشطة التنمية من خلال تطبيق منهج الجندر والمشاركة . وبهدف زيادة حجم المساعدة للسيدات العائلات لأسرهن فقد اتفق على زيادة الحصة الغذائية المقدمة لهن بنسبة الربع خلال سنتين الأولين للتوطين . وبما يعنى زيادة في قيمة المقابل النقدي للأسرة خاصة وأن الزيادة المقررة قد تستعمل كبديل نقدي عن يوم عمل للعامل الزراعي الذي قد تستخدمه الأسرة .

٣- أهداف المشروع والنتائج المتوقعة :

(١-٣) أهداف طويلة المدى :

يهدف المشروع إلى مساعدة الأسر والمجتمعات الفقيرة فى تحقيق أصول ثابتة لهم ومساندتهم حتى يصلوا إلى مرحلة الاعتماد على النفس مع التركيز بصفة خاصة على الفئات المضارة فى المناطق التى ترتفع فيها معدلات البطالة والفقير . وسوف يسهم هذا المشروع بشكل عام فى اتساع القاعدة الزراعية بالدولة وبصفة خاصة فى محافظة أسوان بهدف زيادة الإنتاج الزراعى . كما يهدف إلى تخفيف الكثافة السكانية المتمركزة على طول وادى النيل خاصة بمنطقة إدفو بأسوان وذلك من خلال خلق فرص عمل فى المزارع بالأراضى المستصلحة الجديدة حيث ستعمل جميع الفئات التى تم توزيع أراضى جديدة عليهم من صغار مزارعين وسيدات ريفيات وخريجين وخريجات على زراعة أراضيم وتنميتها . ومن المتوقع أنه بعد اجتياز السنوات الأولى حيث يواجه المستوطنون مصاعب اقتصادية مع غياب الأمن الغذائى أن تعضى الأرض عائداً نقدياً عالياً يكفى لضمان مستوى اقتصادى لائق . وهكذا تتحقق أهداف المشروع طويلة المدى فى ضمان توفير الأمن الغذائى من خلال عائد الأرض وتوفير ظروف معيشية أفضل .

(٢-٣) الأهداف المباشرة للمشروع :

توطين ٤٠٠٠ أسرة فى الأرض المستصلحة الجديدة وتخفيف حدة عدم توافر الأمن الغذائى لتلك الأسر وتأمين فرص زيادة الدخل .

زراعة وتنمية مساحة ٢٤٠٠٠ فدان من خلال تشجيع المزارعين الجدد على تنفيذ نظام زراعى / حيوانى متكامل بأراضى الاستصلاح الجديدة .

توفير القروض والائتمان تيسيراً على الأسر المستوطنة حديثاً من خلال كل من الجمعيات الزراعية التعاونية والتي من المقرر أن تنشأ بالقرى الجديدة والصندوق المركزى لتنمية الثروة الحيوانية .

تشجيع إرساء قواعد راسخة لنظام تدريبي يمكن تطبيقه وقابل للتطوير بهدف دعم الأسر المستوطنة الجديدة في مجالات التنمية المختلفة وتركيز خاص على السيدات المنتفعات وزوجات المنتفعين .

تشجيع إنشاء جمعيات تنمية المجتمع والتي من شأنها تقوية القدرات الذاتية للمنتفع كما أنها تعطى الفرصة لمشاركة المنتفعين من الجنسين في اتخاذ القرارات لخدمة مجتمعاتهم المحلية .

المساندة المباشرة للمرأة خاصة لدى إعطاء الأولوية لسيدات المنطقة في استلام الحيازة الزراعية وذلك بتخصيص نسبة (١٥٪) من إجمالي المساحة المقرر توزيعها على السيدات العائلات لأسرهن وفي نفس الوقت مساندة زوجة المنتفع بتخصيص فدانين من إجمالي الحيازة الزراعية المخصصة للزوج لها ، ومن أهداف المشروع أيضاً أنه لتوثيق هذه المكاسب كان لزاماً توفير بطاقات الهوية وشهادة الميلاد وبطاقات الحيازة وهي مميزات لم تتحقق للمرأة الريفية بمنطقة عمل المشروع من قبل .

(٣-٢) الخطة المقررة لتحقيق أهداف المشروع :

(٣-٣-١) يوضح الملحق الأول جدول (١) الأهداف المحددة للمشروع وفقاً لسنوات التنفيذ حيث يتبين أنه سوف يتم الانتهاء من توطيد عدد ٤ آلاف أسرة منتفع خلال السنة الثانية للمشروع وسوف يتم توطيد المنتفعين من صغار المزارعين والخريجين والسيدات العائلات لأسرهن في ست قرى تم إنشاؤها حديثاً .

(٣-٣-٢) الأهداف والانشطة :

(أ) زراعة ٢٤ ألف فدان باستخدام نظام الري بالرش الذي سبتولى الهيئة العامة لمشروعات التعصير والتنمية الزراعية تركيبه مع تشجيع تنفيذ نظام زراعي - حيواني متكامل يتفق وتنمية الأراضي المستصلحة الجديدة .

(ب) توطين ٤ آلاف أسرة بما يعنى مساهمة المشروع فى استقرار ٢٥ ألف نسمة فى عدد ٦ قرى مع نهاية عام ٢٠٠٠ ، وقماشياً مع برنامج الحكومة فى توزيع الأراضى سيتم توطين عدد ٢٤٥٠ أسرة فى الأربع قرى الأولى فى منتصف عام ٢٠٠٠ ، أما بالنسبة لعدد ١٥٥٠ المتبقى فسوف يتم توطينه فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٠ مع التأكيد من توجيه اهتمام خاص بفئة المزارعين المعدمين وللسيدات المتفعدات بالأراضى الجديدة . ولقد انتهت الحكومة من أعمال البنية التحتية اللازمة للمنطقة والمتمثلة فى الترع الرئيسية بإجمالى أطوال تصل إلى حوالى ٦٠ ميلاً وخمس محطات رفع ونظام صرف صنم لخدمة منطقة المشروع بالكامل . كما تم استكمال جميع منشآت البنية الأساسية للقرى الثلاث الأولى ويجرى حالياً استكمال احتياحات القرى الثلاث المتبقية والتي من المنتظر الانتهاء منها خلال عامين ويشمل ذلك الزراعة الاستصلاحية للأراضى الجديدة وبناء المساكن ومنشآت التسهيلات الخدمية للمجتمع وتركيب وحدات نظام الري بالرش .

(ج) التدريب : يتوفر حالياً لدى المعهد العالى للتعاون الزراعى - جامعة عين شمس - صندوق مقابل من المساعدات الأمريكية موجه لأغراض التدريب والذي سيسهم فى تمويل دورات تدريبية متخصصة للأسر المستوطنة الجديدة وهيئة الموظفين العاملين بالمنطقة وقد تم الاتصال بالمعهد لوضع مخطط لتطوير برنامج تدريبى شامل للمشروع ، ومن جهة أخرى سيقوم مشروع مبارك بتعيين مسئول تدريب ضمن هيئة العاملين بإدارة منطقة وادى الصعايدة ، وذلك قبل البدء فى توزيع المعونة الغذائية ، على أن يعمل هذا المسئول كحلقة إتصال بين كل من أفريكير والمعهد العالى للتعاون الزراعى بهدف المساعدة على التنسيق بينهما ووضع مخطط شامل للتدريب لتنفيذ كل جهة ما يخصها فى مجالها ، وذلك من خلال تحديد المحتوى التدريبى المطلوب بناء على الاحتياجات الفعلية

للمنطقة بالإضافة إلى التنسيق مع جهة التنفيذ فى تطوير منهج مناسب يعتمد أساساً على الاحتياجات الفعلية لمنتفعى المشروع فى مجالات التدريب اللازمة . وسوف يشمل المحتوى التدريبى المقدم لمنتفعى المشروع منهج تدريبى جديد يتمثل فى :

- التدريب على محو الأمية فى نطاق المهام اليومية التى يقوم بها المنتفع .

- التدريب الرقمى ويعنى الرقم وأجزاؤه واستخداماته فى المعاملات الزراعية فى أبسط صورة . هذا بالإضافة إلى المحتوى التدريبى السائد بالنسبة للتركيب المحصولى ، دور الجمعيات التعاونية المحلية وأسلوب إدارتها ، عمليات التسويق ، التدريب بالموقع وخاصة للسيدات المنتفعات فى مجالات تشغيل نظام الري الحديث المطبق بالمنطقة . هذا بالإضافة إلى ما سيقدمه مشروع مبارك من تدريب فى مجالات الإرشاد الزراعى من خلال وحدة التدريب الموجودة بالهيكل الإدارى لمشروع مبارك .

٤ - منتفعى المشروع :

(٤ - ١) الموطن الاصلى للمنتفعين وشروط الاختيار :

من المتوقع أن تضم الست قرى المقرر إنشاؤها بمنطقة عمل المشروع حوالى ٢٥ ألف نسمة ينحدر ٨٤ فى المائة منهم من أسر فقيرة من العمالة الزراعية . أما النسبة الباقية من السكان وتمثل ١٦ فى المائة فهى من فئة الخريجين العاطلين المنحدرين من أصول ريفية . وتتباين مستويات التعليم فيما بين الفئتين ففى حين نجد أن بعض المزارعين قد تلقوا على الأكثر المراحل الأولى من التعليم الابتدائى نجد على الجانب الآخر أن فئة الخريجين من الحاصلين على دبلوم فنى أو شهادة جامعية . أما شروط الاختيار الخاصة بالسيدات فقد تم وضعها بشروط تختلف عن الفئتين السابقتين .

ويصفة عامة يعطى المشروع الفرصة للفقراء من سكان محافظة أسوان أو المناطق المتاخمة لها الحصول على أرض ومسكن .

ويضم الملحق الأول - القسم (١) تفاصيل عن شروط الانتفاع لكل فئة .

(٤ - ٢) المكاسب المتوقعة من المشروع :

لدى زيارة بعثة تقييم المشروع للمنطقة في يونيو ١٩٩٨ بلغ عدد الأسر التي تم توزيع مساحات من الأرض الجديدة عليها ١٦٧٦ أسرة تم توطينها في الثلاث قرى الجديدة وعلى أن يتم الانتهاء من اختيار وتوطين العدد المتبقى وهو ٢٣٢٤ أسرة في الثلاث قرى الإضافية الأخرى في نهاية عام ٢٠٠٠

يتم توزيع مساحة ٦ أفدنة من الأرض المستصلحة الجديدة ومسكن لكل أسرة منتفعة على أن يتم تخصيص فدانين من الوحدة الموزعة للزوجة . وتقدم المساحة المخصصة والمسكن للمنتفع بمبلغ عشرة آلاف جنيه (٢٩٤٨ دولاراً) يقوم المنتفع بسدادها للحكومة على مدى ثلاثين عاماً دون فوائد وبعد فترة سماح تبلغ خمس سنوات . ويسداد القيمة بحق للمنتفع اعلام صك الملكية للأرض والمسكن بدلاً من بطاقة الحيازة المقدمة من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي لإثبات حق الملكية حين سداد كامل القيمة .

وتمثل ملكية الأرض المكون الأول لمجموعة الفوائد المتوقعة للمشروع والتي من ضمنها أيضاً امتلاك مسكن بقيمة منخفضة ودعم حكومي يبلغ ٦٠٠ جنيه وزرعة استصلاحية للمساحة الموزعة من الأراضي الجديدة والمعونة الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي والتي تقدر قيمتها بحوالي ٥٥٠٠ جنيه لكل أسرة خلال فترة المساعدة بالإضافة إلى زيادة قيمة الحصة المقدمة للسيدات العائلات لأسرهن إلى ٦٠٥٠ جنيه . وبشكل عام سوف يسهم المشروع في مساعدة المنتفعين في تخطي حد الفقر .

وللمعونة الغذائية فائدة ذات دلالة خاصة : إذ باعتبار الأهمية الغذائية والمعنوية الخاصة للدقيق والخبز في الريف المصري وللأسر الفقيرة المعتمدة فإن الإحساس بالاطمئنان لدى تلك الأسر الفقيرة المستوطنة لتوافر الدقيق والمواد الغذائية الأساسية الأخرى بصفة مستمرة فهو بما لا شك فيه سيكون له أثره الإيجابي على مساندة الأسر في مواجهة الظروف الصعبة لسنوات التوطين الأولى والجهد الكبير المطلوب بذلك لزراعة الأراضي المستصلحة الجديدة حيث تتطلب سنوات عدة حتى يمكن للأرض أن تصل إلى الهدية الإنتاجية .

ولا تغفل أيضاً أهمية توافر السيولة النقدية لديهم لتوجيهها لتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعى اللازمة لأراضيهم ... لذلك وبدون المعونة الغذائية فإن المستوطنين الجدد مضطرون إلى السعى لإيجاد فرص عمل بديلة لتوفير الغذاء لأسرهم أو استخدام أى مورد نقدي لهذا الغرض بدلاً من أن يكرس جهده وما هو متاح لديه من سيولة نقدية لتنمية الأرض . إذا فالمعونة الغذائية تسمح للأسرة المستوطنة الجديدة أن تكرر وقتها وجهتها وما هو متاح لديها من نقد لأراضيهم ومجتمعاتهم الجديدة .

ويتلقى منتفعو المشروع من الأسر المستوطنة الجديدة حصة غذائية عائلية تتكون من خمس حصص فردية على مدى سنتين وتسعة أشهر . وقد تم إضافة (٢٥٪) من حجم الحصة لفئة السيدات العائلات لأسرهن خلال السنتين الأوليين للتوطين .

بالإضافة إلى هذه المكاسب المباشرة للأسر المستوطنة فإنه مما لا شك فيه سيكون للمشروع أثر إيجابى اقتصادى واجتماعى واضح على المستوى القومى والحقلى . إذ سيسمح المشروع بفرص عمل لمن هم من غير المتفعين كما سيؤثر على الأمن القومى والحقلى ويخفف حدة الكثافة السكانية على ضفتى نهر النيل بمنطقة مصر العليا .

(٤-٣) اهتمامات الجندر:

على الرغم من أن غالبية الأسر المستوطنة الجديدة يكون العائل الرئيسى لها هو الرجل بما يعنى امتلاكه لمعظم المساحة والمسكن وعلى الجانب الآخر متجدد أسر تكون المرأة هى العائل الرئيسى لها وهى إما أرملة أو مطلقة أو هجر الزوج الأسرة منذ فترة طويلة أو متزوجة لرجل معوق أو هرم أو امرأة غير متزوجة ولكن تعمل أخوه صغار . وقد خصصت مساحة تعادل (١٥٪) من إجمالى المساحة المقرر توزيعها لتلك الفئة التى تكون المرأة فيها هى العائل الرئيسى للأسرة وهذا يعنى أن المرأة المتزوجة تحت هذه الفئة سينصجل باسمها الستة أفدنة كاملة والمسكن .

وتماشياً مع الاتجاه الحالى لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بالنسبة لإعطاء أولوية التوطين خلال الفترة الحالية والقادمة للعمال الزراعيين وصفغار المزارعين الذين تأثروا من تطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فقد قرر البرنامج توجيه مساعداته الفضائية لعدد ٦٥٠ خريجا فقط بموجب هذه الاتفاقية والذين سبق توطينهم بمنطقة وادى الصفايدة خلال الأعوام السابقة . وتمثل الخريجات نسبة (٢٪) من مجموع هذه الفئة .

كما يسهم المشروع فى فتح مجال تطبيق منهج الجندر فى سياسة توطين الأراضى فى مصر . إذ لأول مرة يعطى فدانين للزوجة من إجمالى الستة أفدنة المخصصة للزوج أى بما يعنى تخصيص حوالى ٣٣٪ من الأرض للزوجة . ويأتى ذلك ضمن السياسة الجديدة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بما يعكس تقدير الدولة لدور الزوجة فى المساهمة فى استقرار الأسرة ومسيرة التنمية وبما يعكس أيضاً إمكانية اضطلاع الشريك بمهام الحياة فى حالة وفاة الطرف الآخر . وبناء على السياسة الجديدة فمن المتوقع أن تصبح زوجة الفلاح عضواً فى الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية وتتمتع بكافة الخدمات التى تقدمها الجمعية لأعضائها بما فى ذلك تسهيلات القروض والائتمان .

ولقد أعد مسئولو المشروع بالتعاون مع الصندوق المركزى لتنمية الثروة الحيوانية بالأراضى الجديدة مشروعاً مقترحاً لدعم تنمية الثروة الحيوانية مع اهتمام خاص بالمرأة سواء منتفعة مباشرة أو زوجة منتفع لتنفيذ نشاط الثروة الحيوانية على أساس معاملات القروض والائتمان .

وما سبق يتضح أن ما اتخذته المشروع من قياسات جديدة كانت بهدف أن تتلام مع مبدأ إعطاء فرص متكافئة للرجل والمرأة لإدارة الأصول التى حصلوا عليها مثل الأرض والماشية كما أنها تتفق وتعمدات برنامج الأغذية العالمى لدعم دور المرأة وتتفق أيضاً والخطة التنفيذية للجندر المضطلع بها مكتب برنامج الأغذية العالمى بمصر .

خدمة اجتماعية ذات خبرة وسبق لها التدريب المناسب والتي ستعمل جنباً إلى جنب مع مدير المنطقة من مشروع مبارك . ومن ضمن مهامها العرض على الإدارة المسئولة بالمشروع نقاط الضعف والاحتياجات الخاصة بالمرأة والتي على المشروع أن يتولى تغطيتها وأن يراعى تضمين الخطة والمتابعة منهج مشاركة المنتفع فى الأداء . ويتم الاتفاق على أنشطة الجندر وكل ما يتبعها من أنشطة من مدخرات المشروع وفقاً لنسبة تم تحديدها (٨٪) .

(٤ - ٤) الاهتمام بالبيئة :

مع توطين أربعة آلاف أسرة (أى بما يعنى من ٢٠ إلى ٢٥ ألف نسمة) بمنطقة المشروع فمن المتوقع زراعة مساحة ٢٤ ألف فدان من الأرض بما يعنى أن منطقة المشروع سوف تؤثر على مناخ المناطق المحيطة بها . فإذا نظرنا لتصميم المنطقة نجد أنه سيتم نقل مياه الري من النيل إلى المزارع من خلال شبكة من محطات الرفع والترع الرئيسية والقنوات الفرعية حتى تصل إلى الرشاشات حيث يتم استخدام المركبات الكيميائية من أسمدة ومبيدات بشكل مكثف حتى يمكن معالجة التربة الرملية وزيادة خصوبتها وفى نفس الوقت وعلى الجانب الآخر المعاكس من النتائج نجد أن نسب تلك المركبات الكيميائية داخل التربة وحتى المياه الجوفية وتجمعها خاصة فى المناطق المنخفضة سيكون له الأثر السلبى على المدى الطويل على الرغم من قيام الحكومة بتبطين الترع والمصارف .. ولتجنب ذلك يلزم تقديم التدريب الكافى المتخصص لرفع كفاءة الفلاح فى التعامل مع التربة وإدارة المياه .

ولضمان حماية البيئة ومتابعة الآثار البيئية للمشروع فقد تم مطالبة وزارة الدولة لشئون البيئة بإنشاء مكتب تابع لها قرب مدينة ادفو لمتابعة وحماية الشئون البيئية ومن المتوقع أن يفتتح هذا المكتب خلال العام المالى القادم كما قدمت وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى طلباً لهيئة دانيلا الدائمركية لإقامة مشروع لحماية البيئة بمنطقة وادى الصعايدة . وهى خطوات إيجابية اتخذتها الحكومة قبل توقيع الاتفاقية .

خدمة اجتماعية ذات خبرة وسبق لها التدريب المناسب والتي ستعمل جنباً إلى جنب مع مدير المنطقة من مشروع مبارك . ومن ضمن مهامها العرض على الإدارة المسئولة بالمشروع نقاط الضعف والاحتياجات الخاصة بالمرأة والتي على المشروع أن يتولى تغطيتها وأن يضمن الخطة والمتابعة منهج مشاركة المنتفع في الأداء . ويتم الاتفاق على أنشطة مدبر وكل ما يتبعها من أنشطة من مدخرات المشروع وفقاً لنسبة تم تحديدها (٨٪) .

(٤ - ٤) الاهتمام بالبيئة :

مع توطين أربعة آلاف أسرة (أى بما يعنى من ٢٠ إلى ٢٥ ألف نسمة) بمنطقة المشروع نمر المتوقع زراعة مساحة ٢٤ ألف فدان من الأرض بما يعنى أن منطقة المشروع سوف تؤثر على مناخ المناطق المحيطة بها . فإذا نظرنا لتصميم المنطقة نجد أنه سيتم نقل مياه الري من السيل إلى المزارع من خلال شبكة من محطات الرفع والترع الرئيسية والقنوات الفرعية حتى نصل إلى الرشاشات حيث يتم استخدام المركبات الكيميائية والأسمدة ومبيدات بشكل مكثف حتى يمكن معالجة التربة الرملية وزيادة خصوتها وفى نفس الوقت وعلى الجانب الآخر المعاكس من النتائج نجد أن نسب تلك المركبات الكيميائية داخل التربة وحتى المياه الجوفية وتجمعها خاصة فى المناطق المنخفضة سيكون له الأثر السلبي على المدى الطويل على الرغم من قيام الحكومة بتبطين الترع والمصارف .. ولتجنب ذلك يلزم تقديم التدريب الكافى التخصص لرفع كفاءة الفلاح فى التعامل مع التربة وإدارة المياه .

وإنشمان حماية البيئة ومتابعة الأثار البيئية للمشروع فقد تمّت مطالبة وزارة الدولة لشئرين البيئة بإنشاء مكتب تابع لها قرب مدينة ادفو لمتابعة وحماية الشئون البيئية ومن المتوقع أن يفتتح هذا المكتب خلال العام المالى القادم كما قدمت وزارة الزراعة واستصلاح الاراسى طلباً لهيئة دانيدا الدائركية لإقامة مشروع لحماية البيئة بمنطقة وادى الصعايدة . وهى خطوات إيجابية اتخذتها الحكومة قبل توقيع الاتفاقية .

(المسلة الثانية)

تعهدات برنامج الاغذية العالمى

إضافة إلى الشروط والبنود التى تم الاتفاق عليها بين كل من الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى والتي سبق الإشارة إليها فى العقد الموقع بينهما .. بتولى برنامج الأغذية العالمى الرفا ، بتعهداته على النحو التالى :

١ - تقديم المعونة الغذائية :

(١ - ١) وفقاً لما هو متاح من الموارد بصفة عامة وسلعة بذاتها بصفة خاصة سوف يقدم برنامج الأغذية العالمى للحكومة المصرية السلع بميناء الإسكندرية وبكميات لن تتجاوز تلك المحددة فيما بعد بقيمة إجمالية (متضمنة تكلفة الشحن والتجبير المصفى والإشراف المحلى) تقدر بـ ٣,١٩١,٧١٤ دولار أمريكى :

(١) ٧٦٤٢ طن مترى من الدقيق القمح .

(٢) ٥٣٢ طن مترى زيت نباتى .

(٣) ٧٦٥ طن مترى عسوس .

(٤) ٤٥٩ طن مترى سكر .

(١ - ٢) تمثل البنود المدرجة بالفقرة (١-١) بعاليه فكرة عامة عن كمية المواد الغذائية التى تمثل حجم التمويل الذى سيستخدم فى المشروع . وقد تختلف الكميات والأنواع من المواد الغذائية التى ستقدم للمشروع وفقاً لما هو متاح لبرنامج الأغذية العالمى ومحلياً بالدولة المتلقية . وتمثل الموارد المشار إليها بعاليه جزءاً من البرنامج القطرى العام وللمدير القطرى الحق فى إعادة توزيع الموارد من مشروع إلى آخر بالتشاور مع اللجنة الاستشارية للمعونة الغذائية .

وفي حالة عدم التمكن من توفير إحدى السلع المحددة بعاليه بالكسبات المطلوبة فسيحاول البرنامج استبدالها بكمية مناسبة من سلع بديلة أما في حالة توريد القمح بدلاً من دقيق القمح سيتم الاستبدال طبقاً للاتفاق الموقع بين اللجنة العامة للمساعدات وبرنامج الأغذية العالمي في ٢٥ فبراير ١٩٩٦

وبناء عليه سيتم تسليم المتفحصين دقيق القمح على الرغم من ورود شحنات قمح من البرنامج . وفي حالة عدم توافر دقيق القمح خلال فترة صلاحيته سيتم بيعه عن طريق المشروع أو لجنة المساعدات على أن يستخدم ثمنه فيما بعد لشراء الدقيق المطلوب طازجاً وقت الحاجة إليه . وفي حالة عدم كفاية الثمن المباع به الدقيق لشراء نفس الكميات المباعة منه سيقوم المشروع بدفع فارق المبلغ لضمان توريد كامل الكمية بنسبة (١٠٠٪) .

(١ - ٣) وفقاً للمتاح من الموارد الغذائية سيوفر برنامج الأغذية العالمي مواد المعونة لمدة عامين وتسعة أشهر (أحد عشر ربيعاً) وذلك من تاريخ بدء توزيع مواد المعونة . وسياسة البرنامج أن يتسلم المتفحصون مواد المعونة لمدة ٤ سنوات ولكن نظراً وأن البرنامج القطري سينتهي بنهاية عام ٢٠٠١ فسيتم حساب الكميات المتبقيّة وتضمينها في البرنامج القطري التالي .

(١ - ٤) سيتم تحديد الشحنات طبقاً للمتاح من السلع المذكورة سنوياً ووفقاً لمعدل تنفيذ المشروع وقد يتطلب الأمر حدوث تغيير في مواعيد تنفيذ أنشطة المشروع طبقاً لما سيتم الاتفاق عليه مع الحكومة وسيتم شحن الدفعة الأولى من مواد المعونة في أقرب وقت ممكن حال إخطار الحكومة لبرنامج الأغذية العالمي في خطاب الاستعداد الذي يفيد اكتمال الإعداد والانتها . من التجهيزات اللازمة وفقاً للمادة (٣) ١/٨ ، ٢/٨

(١ - ٥) قد يحدث تغيير في مدى وفرة السلع الغذائية المتاحة محلياً (سواء مطابقة أو مشابهة لما يورده برنامج الأغذية من سلع) خلال فترة المشروع وعليه فإن البرنامج بالتعاون مع الحكومة قد يشتري هذه السلع من السوق المحلي أو يطلب اتخاذ إجراءات لاستبدال السلع التي يوردها البرنامج بأخرى بديلة متوفرة محلياً وسيتم التفاوض بين الحكومة والبرنامج بشأن معدل الاستبدال وفقاً لما تم توضيحه آنفاً في هذا الشأن .

(١ - ٦) يتعهد برنامج الأغذية العالمي بأن يخطر الحكومة المصرية كلما أمكن ذلك بمذئ ما يتحقق بالنسبة للترتيبات التي يتخذها بخصوص توريد السلع الغذائية .

(١ - ٧) سيتخذ برنامج الأغذية العالمي كافة الترتيبات اللازمة لتأمين شحن جميع السلع لنقاط الاستلام المتفق عليها والمشار إليها في مادة (٢) فقرة (١-١) كما سيتولى إقامة الدعوى القضائية اللازمة على شركات النقل استناداً على التقارير المرفوعة إليه من خبير الفحص المعين من طرف البرنامج . كما يتعهد البرنامج بضمان وصول السلع الغذائية وتسليمها في حالة سليمة وفي حالة حدوث أى تلفيات أو خسائر بالشحنة أثناء الشحن تزيد عن (٥٪) من إجمالي الشحنة فإن البرنامج سيورد ما يعرض هذه الخسائر حتى ولو كانت مدة العمل بالمشروع قد قاربت على الانتهاء .

٢ - تقديم مساعدات غير غذائية :

(١ - ٢) سيحاول برنامج الأغذية العالمي توريد أو ترتيب توريد ٤٠٠٠ فرن شمسي للحكومة بقيمة إجمالية ٩٢.٠٠٠ دولار أمريكي لتسهيل عمل المرأة وتخفيض تكلفة الطاقة .

(٢ - ٢) كما سيحاول البرنامج توريد أو ترتيب توريد سيارات ، وذلك نظراً لوجود نقص في عدد السيارات اللازمة بمشروع مبارك وطبقاً لاحتياجات الجهات الإرشادية لوسائل انتقال كما سيحاول البرنامج توفير عشرة موتوسيكلات وشاحنة بقيمة إجمالية ٧٦.٠٠٠ دولار أمريكي .

(٢ - ٣) خلال فترة المشروع سيحاول البرنامج توريد أو ترتيب توريد سيارات ومعدات و/أو معدات يمكنه يتم الاحتياج إليها كلما توفر التمويل اللازم لذلك .

(٢ - ٤) سيعاود البرنامج توريد أو ترتيب توريد المعدات والاحتياجات المشار إليها بعاليه تسليم الميناء (C.I.F) فور قيام الحكومة بإخطار البرنامج بإتمام اتخاذ الإجراءات وفقاً للمادة (٣) (٨-١) ، (٨-٢) علماً بأنه لن يتم توريد أى معدات حال انقضاء العمل بموجب اتفاقية المشروع .

(٢ - ٥) ستقوم الحكومة باتخاذ اللازم لإعفاء المساعدات غير الغذائية التي يوردها البرنامج من كافة الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات والاستهلاك وجميع الرسوم والضرائب الأخرى تحت أى مسمى .

(٢ - ٦) سيقوم البرنامج بإخطار الحكومة كلما أمكن ذلك بشأن ما تحقق من التعهيلات اللازمة لتوريد المواد الغذائية والمساعدات غير الغذائية .

٣ - الخدمات الإشرافية والاستشارية :

(٣ - ١) يتعهد برنامج الأغذية العالمي بتقديم خدماته من خلال هيئة موظفيه من المحليين أو الخبراء الدوليين والذين سيقدمون المساعدة والمشورة لهيئة موظفي المشروع من العاملين بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في مجال الإطار العام لتنفيذ المشروع .

(٣ - ٢) ينظر برنامج الأغذية العالمي في توفير تقديم خدمات بقيمة تصل إلى ٥٠ ألف دولار أمريكي لمواجهة توفير تجهيزات إضافية للإعداد لبدء المشروع . وسوف يقوم البرنامج بالاشتراك مع الحكومة في تحديد أوجه الإنفاق تحت هذا البند والذي يخضع للإجراءات والتعليمات المالية المعمول بها في برنامج الأغذية العالمي .

(٣ - ٣) قد يقدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة الفنية في دعم أنشطة المشروع وقد يشمل ذلك توفير خبراء لتدريب العاملين المقابلين على المستوى الميداني في مجال المتابعة وإعداد التقارير والجندر . وكل ما هو وثيق الصلة بالمتابعة والتقييم للأنشطة المتصلة بالمشروع ، وفقاً لما يتم الاتفاق عليه مع إدارة المشروع .

(٣ - ٤). يقدم برنامج الأغذية العالمى مبلغاً يصل إلى ٣٧ ألف دولار لتعزيز وحدة المتابعة والتقييم ولتنفيذ نظام للمتابعة والتقييم يكفل تحديد الآثار المترتبة على تنفيذ أنشطة المشروع . وبشكل محدد ستكون من أهداف هذا النظام مواجهة أولويات احتياجات وحدة المتابعة والتقييم والتي سبق لبعثة التقييم تحديدها . وتخضع بنود الإنفاق فى هذا المجال للإجراءات المالية المعمول بها فى برنامج الأغذية العالمى انذى يحتفظ بحقه فى تحديد الخبراء الخارجيين والاتصال بهم متى لزم ذلك .

(٣ - ٥) سوف يعمل المكتب القطرى لبرنامج الأغذية العالمى فى تعاون وثيق مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى كما سيقدم المشورة والنصح لمدير / مديرة المشروع وهيئة موظفيه فى مجالات : (أ) الإجراءات التشريعية المتعلقة بتداول وتخزين ونقل وتوزيع مواد المعونة الغذائية. (ب) المتابعة وتنفيذ تقارير الأداء والتنفيذ الخاص بعمليات المشروع. (ج) التنسيق مع الجهات الحكوميه المحليه الأخرى أو منظمات غير حكومية أو منظمات دولية مانحة أخرى . ولتحقيق هذا الدور فى مجال الإرشاد والإدارة ولتأكيد الأداء المتميز للمشروع سوف يحرص المكتب القطرى لبرنامج الأغذية العالمى على العمل عن قرب فى تعاون وثيق مع إدارة المشروع فى المهام التالية : (أ) الأمور المتعلقة بالتداول والمخازن ونقل وتوزيع السلع . (ب) المتابعة وتقديم التقارير عن خطوات تنفيذ المشروع . (ج) التنسيق مع منظمات حكومية محلية أخرى ومنظمات غير حكومية والمنظمات المانحة الدولية الأخرى .

ولتحقيق الدور الاستشارى والإدارى الذى يضطلع به البرنامج ولضمان إجراء عمليات المحاسبة الجيدة بما يتفق والأداء التنفيذى للمشروع فإن مكتب البرنامج سوف يتعاون تعاوناً وثيقاً مع الجهاز الإدارى للمشروع فى أداء المهام التالية :

(أ) متابعة المشروع وتقديم تقارير عن أنشطة حركة السلع :

ينضمن ذلك مساعدة موظفى المشروع فى إعداد التقارير الربع سنوية وتقارير تنفيذ المشروع (كما هو محدد بملحق ٢) . وكذلك فى متابعة المشروع طبقاً لمؤشرات أداء المشروع المقترحة المدرجة فى ملحق (١) .

يتولى موظفو مكتب البرنامج القطري عمل مايلي :

١ - زيارات تفتيشية ربع سنوية للمخازن الرئيسية والمخازن الفرعية .

٢ - زيارات ميدانية منتظمة لمواقع التوطين المختلفة ، وذلك لمقابلة السلطات المحلية

سواء في المحافظة أو على مستوى القرية (بما يشمل هيئات المشروع على مختلف مستوياتها بالإضافة إلى مقابلة المتفعين بالمشروع وأسرهـم) .

يقوم المكتب القطري لبرنامج الأغذية العالمي بإخطار مدير المشروع بزياراتهم الميدانية

وسوف يصحبهم في زياراتهم المسئولون المعنيون بالمشروع كما يمكنهم القيام بزياراتهم الميدانية بمبادرة شخصية منهم .

سيقوم مكتب البرنامج بإعداد تقارير عن الزيارات الميدانية وتسجيل نتائج هذه

الزيارات ومناقشتها مع مسئولى المشروع المعنيين ويتم تقديم توصيات التقرير لمدير المشروع للتصديق عليها ومتابعتها .

(ب) التنسيق مع الجهات المانحة الأخرى :

سيقوم المكتب القطري لبرنامج الأغذية العالمي بإخطار ممثلى الجهات المانحة وممثلى

المنظمات الدولية بكافة تفاصيل المشروع وظروفه التنفيذية . وسوف يبذل قصارى جهده

للحصول على مساعدات مالية وفنية منهم لدعم أنشطة المشروع ، وسوف يتم ذلك

من خلال مايلي : (١) المكاتبات الرسمية . (٢) الاجتماعات التنسيقية مع منظمات الأمم

المتحدة . (٣) الاتصال المباشر أو الاجتماعات الخاصة التى يتم الإعداد لها مع تلك الجهات .

سوف يساعد المكتب القطري لبرنامج الأغذية العالمى موظفى المشروع فى الحصول

على دعم من المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية .

سيتم إعداد زيارات ميدانية توضيحية خاصة لممثلي الجهات المانحة لمواقع محددة وذلك بالتشاور بين المكتب القطري للبرنامج ومدير المشروع بهدف تدعيم الأنشطة الخاصة بالمشروع ، كما سيقوم المكتب القطري للبرنامج بدعوة ممثلي الجهات المانحة للمشاركة في زيارات ميدانية منتظمة لتابعة أعمال تنفيذ المشروع .

يساعد المكتب القطري للبرنامج بصورة خاصة موظفي المشروع للحصول على تمويل من جهات مانحة أخرى والتي يمكن الاستفادة منها في دعم الأنشطة الضرورية واللازمة لنجاح مشروع مساعدات برنامج الأغذية العالمي . مثل الوصول إلى توفير مصادر ائتمانية أخرى للمزارعين .

٤ - متابعة وتقييم المشروع :

(٤ - ١) يقوم المكتب القطري للبرنامج بتقديم تقرير (خلال مدة المشروع) عن سير العمل بالمشروع مرتين سنوياً . تعتبر المذكرة السنوية الخاصة بحالة السلع (ملحق ٢) ، والتقرير المقدم كل ستة أشهر عن تمويل المشروع (ملحق ٢) من أهم التقارير المرحلية التي يقدمها المكتب القطري للمقر الرئيسي لبرنامج الأغذية العالمي .

(٤ - ٢) يتعهد البرنامج بتقديم تقرير يستعرض النواحي الإدارية الخاصة بالبرنامج القطري لبرنامج الأغذية العالمي بحلول عام ٢٠٠٠ وذلك بالتشاور مع الحكومة ، يشمل هذا التقرير استعراض للأداء التنفيذي للمشروع كما يشمل التوصيات الخاصة بوسائل تحسين تأثير وفاعلية خطوات المشروع التنفيذية ويتم تسجيل نتائج هذه المذكرة في تقرير يعرض على مجلس إدارة البرنامج في عام ٢٠٠٠ ، وهذا التقرير سوف يحدد إلى أي مدى تم تنفيذ أهداف المشروع وفقاً لما سبق تحديده في اجتماع اللجنة العليا لسياسات المعونة الغذائية (٣٩) ، كما يركز على بعض القضايا مثل أحقية المجموعة المستهدفة ، والإنجازات الأولية والمشاكل التي يواجهها المشروع والخطوات اللازمة لتنفيذ المشروع في أفضل صورة ، وفي النهاية يتم اتخاذ القرار إذا ما كان المشروع سيدرج في البرنامج القطري التالي ثم لا .

(٤ - ٣) وفي نهاية تقييم المشروع يتم عمل تغطية كاملة عن الأداء التنفيذي للمشروع وتأثيره ، يشمل هذا التقييم بعض القضايا مثل المتفعين المستهدفين ، وتوفير الخدمات وعمل التصميمات ، كما يشمل أيضاً تحقيق الأهداف الأساسية ، بما يعنى القضاء على الفقر واستمرارية التنمية الزراعية وأيضاً يتم إيجاز النتائج والتوصيات الخاصة بالمعونة الغذائية في تقرير ويقوم هذا التقييم على البيانات التي قامت وحدة المتابعة والتقييم بجمعها من خلال الدراسات التي يقوم برنامج الأغذية العالمي بتمويلها كما هو منصوص عليه في بنود (٣ - ٢) ، (٣ - ٤) المذكور بعاليه .

(البند ثالثاً)

التزامات الحكومة المصرية

بالإضافة إلى البنود والشروط المتفق عليها بين الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي ، كما ذكر سابقاً في هذا العقد التنفيذي ، تتعهد الحكومة بتنفيذ الالتزامات التالية :

١ - تنفيذ وإدارة المشروع :

(١ - ١) تعد الحكومة لتنفيذ خطة المشروع كما تكون مسؤولة عن ضمان الاستلام والتداول والتوزيع الصحيح للسلع الغذائية أو غيرها مما يقدمه برنامج الأغذية العالمي للجنة المستهدفة لمساعدته .

(١ - ٢) تلتزم الحكومة بتوفير ما يلى سبواء من مواردها أو من مصادر أخرى غير مصادر برنامج الأغذية العالمي :

البنود غير الغذائية التالية : معدات وخدمات دعم فنية بتكلفة تقديرية حوالى ما يعادل ٢٥١,٥٧٢,٩٤٠ جنيه مصرى ، كما هو موضح أدناه ، التفاصيل موضحة في ملحق رقم (١) جدول (٨) ميزانية الحكومة (٣ سنوات) .

تكاليف الحكومة	القيمة
تكاليف ما قبل الاستيطان وتحسين التربة	٢٤٢,٨٤٠,٠٠٠ جنيه مصرى
الوحدة الإدارية (مشروع مبارك)	١,١٩١,٦٠٠ جنيه مصرى
تكلفة المرتبات الحكومية (مشروع مبارك)	٢,٠٦٥,٠٠٠ جنيه مصرى
تكلفة وحدة العاملين المعاونة مباشرة	
لمشروع برنامج الغذاء العالمى	٨٦,٤٨٦ جنيه مصرى
انتقالات محلية وتخزين وتداول	٢,١٢٩,٨٥٤ جنيه مصرى
مساهمة تمويل المشروع	٢,٨٨٠,٠٠٠ جنيه مصرى
عدد ٣ سيارات	٣٦٠,٠٠٠ جنيه مصرى
عدد ٢ كمبيوتر وعدد ١ آلة طباعة	٢٠,٠٠٠ جنيه مصرى
	٥,٤٧٦,٣٤٠ جنيه مصرى
	٢٥١,٥٧٢,٩٤٠ جنيه مصرى
	<u>٧٤,١٦٦,٥٥٠ دولار أمريكى</u>

(١ - ٣) تفوض الحكومة ، بموجب هذا العقد ، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى كحلقة اتصال بين الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى فيما يتصل بالسياسة المتعلقة بالمشروع كما تقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بتعيين مشرف عام كما هو منصوص عليه فى النقاط الأساسية لبنود خطة العمليات .

(١ - ٤) تتحمل وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى المسئولية الكاملة لهذا المشروع وتكون الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية مسئولة عن تطوير البنية التحتية وعمليات استصلاح الأراضى الأولى التى تتم من خلال مقاولين فى حين تقع مسئولية اختيار المستوطنين ورعايتهم قبل وأثناء عمليات التوطين على مشروع مبارك القومى للتوطين الذى يدخل فى نطاق مسئولياته أيضاً الإشراف على تدريب المستوطنين

وعلى مساءدتهم تنظيم الجمعيات التعاونية الزراعية الخاصة بتوفير الجرارات الزراعية اللازمة للمزرعة وبمعتبر مراقب عام التنمية لمنطقة وادي الصعابذة مسؤولاً عن المهام الإدارية يعاونه وحدة إدارية مكونة من ٥ موظفاً ، منهم ٧ أفراد مهندسين زراعيين ، كما ويعمل مشروع مبارك للتوطين بالتنسيق مع محافظة أسوان والمجانس المحلية وأجهزة الوزارات المعنية المختلفة (مثل وزارة الصحة ، وزارة التعليم) وذلك لضمان تنفيذ الخدمات الحكومية (المدارس ، العيادات الطبية ، خدمات الشرطة والبريد) والمصنوية لدعم قري الاستيطان ويتعاون مشروع مبارك للتوطين مع وكالات محلية بجم برنامج الأغذية العالمي ، أخرى للحصول على الدعم الخارجي في تلة لدى رسوها على رصيف الميناء أو من على ظهر بطن في حالة نقل السلع من المركب الراسية في عرض البحر إلى الميناء ، ووفقاً لشروط تعاقد النقل المعمول بها لدى برنامج الأغذية العالمي فإن الشركة الناقلة تتحمل مسئولية تأمين المواد الغذائية حتى يتم تسليمها سواء على رصيف الميناء أو حتى نقلها إلى الصنادل .

(٣ - ٧) أما في حالة قيام البرنامج بشحن المواد الغذائية عن طريق مجموعة نقل سلاحة مؤجرة عن طريق شركة النقل الملاحى الرئيسى فإن مسئولية الحكومة بالنسبة للمواد تبدأ باستلام السلع من عنابر التخزين داخل المركب ، أما في حالة نقل المواد من على ظهر لمركب الراسية في عرض البحر إلى الميناء عن طريق الصندل فإن مسئولية الحكومة تجاه استلام ونقل ملكية هذه المواد تبدأ من نقل السلع إلى الصنادل .

١ - استلام وتداول السلع عند نقاط الاستلام:

(٤ - ١) وفي جميع الحالات تتعهد الحكومة بالتأكد على التفريغ السريع من المركب أو الشاحنات أو أية وسائل نقل أخرى .

(٤ - ٢) من نقطة الاستلام تلتزم الحكومة بإعفاء المواد الغذائية الواردة من كافة الضرائب بما في ذلك الرسوم الجمركية ومصروفات استخدام الرصيف البحرى وعائدات الموانى بكافة أنواعها وكذلك رسوم الإنتاج والاستهلاك الحالية والمستقبلية وتتحمل الحكومة كافة المصروفات الخاصة بالمستودعات ورسوم تفريغ الصنادل والرسو والفرز وما يماثلها من رسوم الموانى المشابهة .

بمناصيل خطة العمليات وكذلك دعوة كل من المستشار القانوني والمدير القطري لبرنامج الأغذية العالمي والمدير التنفيذي للمشروع لحضور اجتماعات مجلس الإدارة .

(٧ - ١) يتحمل مدير المشروع المسؤولية المتعلقة بتنفيذ وإدارة المشروع وأعمال مجلس الإدارة والعرض مباشرة على مجلس الإدارة والمشرف العام موقف تنفيذ ومتابعة القرارات التي أقرها مجلس الإدارة .

(٨- ١) يعين مدير المشروع مستشارين بعض الوقت للمساعدة على إنشاء اتصالات

٢ - تعويضات :

تقوم الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بتعويض المستوطنين من صفار المزارعين المعدمين عن مستلزمات الإنتاج الزراعى والتي يتم توفيرها خلال العام الأول من الاستيطان .
المصرى

٣ - استلام ونقل ملكية السلع :

القرية للمستوطنين الجدد بهدف استفادة أكبر عدد ممكن منهم كما مستؤكد الإدارة تنسى إتاحة الفرصة للسيدات المستوطنات لتلقى الدورات التدريبية .

تتولى إدارة المشروع مهام تطوير وإدارة برنامج التدريب المتخصصة لمديري الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية في مجال إدارة القروض والائتمان .

بالهيكل الإداري للهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بتنفيذ المتابعة الأولية عن الآثار البيئية في منطقة وادي الصعايدة مع الاستعانة في ذلك بتوجيهات الوكالة المصرية لشئون البيئة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو منظمة الأغذية والزراعة .

٢ - استلام ونقل ملكية السلع :

(٣ - ١) تتولى الحكومة استلام ونقل ملكية السلع الغذائية برنامج الأغذية العالمي، والواردة على خطوط ملاحية منتظمة لدى رسوها على رصيف الميناء أو من على ظهر الصندل في حالة نقل السلع من المركب الراسية في عرض البحر إلى الميناء ، ووفقاً لشروط تعاقد النقل المعمول بها لدى برنامج الأغذية العالمي فإن الشركة الناقلة تتحمل مسئولية تأمين المواد الغذائية حتى يتم تسليمها سواء على رصيف الميناء أو حتى نقلها إلى الصنادل .

(٣ - ٢) أما في حالة قيام البرنامج بشحن المواد الغذائية عن طريق مجموعة نقل ملاحية مؤجرة عن طريق شركة النقل الملاحى الرئيسى فإن مسئولية الحكومة بالنسبة للمواد تبدأ باستلام السلع من عنابر التخزين داخل المركب ، أما في حالة نقل المواد من على ظهر المركب الراسية في عرض البحر إلى الميناء عن طريق الصندل فإن مسئولية الحكومة تجاه استلام ونقل ملكية هذه المواد تبدأ من نقل السلع إلى الصنادل .

٤ - استلام وتداول السلع عنه نقاط الاستلام :

(٤ - ١) وفي جميع الحالات تتعهد الحكومة بالتأكد على التفريغ السريع من المركب أو الشاحنات أو أية وسائل نقل أخرى .

(٤ - ٢) من نقطة الاستلام تلتزم الحكومة بإعفاء المواد الغذائية الواردة من كافة الضرائب بما في ذلك الرسوم الجمركية ومصروفات استخدام الرصيف البحرى وعائدات الموانئ بكافة أنواعها وكذلك رسوم الإنتاج والاستهلاك الحالية والمستقبلية وتتحمل الحكومة كافة المصروفات الخاصة بالمستودعات ورسوم تفريغ الصنادل والرسو والفرز وما يماثلها من رسوم الموانئ المشابهة .

(٤ - ٣) في حالة شحن المواد الغذائية على مراكب يقوم برنامج الأغذية العالمى باستئجارها وتحمل الحكومة جميع الفرامات الناتجة عن التباطؤ فى اتخاذ الترتيبات اللازمة لتحقيق الرسو والتفريغ السريع من على ظهر المركب أو أى وسيلة نقل أخرى وتقوم أيضاً بسدادها لبرنامج الأغذية العالمى لدى مطالبته بها ومن ناحية أخرى فإن أية امتيازات للتفريغ السريع بالمركب سوف تنسب إلى الحكومة ، وتتم تسوية حسابات خسائر التفريغ / مكافآت سرعة التفريغ على أساس سنوى وتودع فى حساب مجمع المدخرات .

(٤ - ٤) فى كافة عقود النقل الأخرى تتحمل الحكومة التلفيات الناتجة عن احتجاز السلع الواردة نتيجة تباطؤ الحكومة فى استلامها .

(٤-٥) فى حالة قيام برنامج الأغذية العالمى بدفع الفرامات ، التعويضات المذكورة أعلاه فإن الحكومة تقوم بالتسديد الفورى للفرامات .

٥ - الإشراف على السلع والتعويضات :

(٥ - ١) تمكن الحكومة الحبير المعين من قبل برنامج الأغذية العالمى من القيام بالإشراف والفحص للسلع الواردة بمجرد تفريغها من على ظهر المركب لتسديد حالتها وتقرير حجم الخسائر والفاقد والتلفيات وإعداد شهادة بذلك لاتخاذ كافة الإجراءات الضرورية إذا لزم الأمر ضد شركة النقل أو الضامن فيما يتعلق بالخسائر والفاقد والتلفيات .

(٥ - ٢) على الرغم من الشروط الأخرى الواردة هنا فإن لبرنامج الأغذية العالمى وحده الحق فى متابعة وتسوية كافة القضايا المقامة ضد شركة النقل البحرى أو البرى فيما يتعلق بالخسائر أو التلفيات التى تلحق بالسلع والتى تحدث قبل استلام الحكومة للسلع ونقل ملكيتها وكذلك اتخاذ كافة الإجراءات القانونية تجاهها نيابة عن الحكومة وبناء على موافقتها المسبقة كلما تطلب الأمر ذلك .

(٥ - ٣) بدون تحيز لاصطلاح نقل الملكية فإنه فى حالة تعدى التسليم حدود منطقة الاستلام المتفق عليها يكون لبرنامج الأغذية العالمى الحق بناء على رغبته وحده فى رفع الدعوى نيابة عن الحكومة بالنسبة للخسائر التى تقع فى مرحلة فيما بين انتقال ملكية السلع الغذائية الواردة واستلامها .

(٥ - ٤) لن تتأثر السلع الواردة حيثما يتم استلامها أو نقل ملكيتها بأية رسوم ضمان أو تصديق تختص ببوليصة الشحن فإن هذه الرسوم أو التصديقات تخص برنامج الأغذية العالمي فيما يتعلق بالشكل الإداري للشحن أو الجهات المتلقية للمعونة .

(٥ - ٥) فيما يتعلق بالسلع التي يتم شحنها على مراكب مؤجرة فإن الأوزان المذكورة في بوليصة الشحن تعتبر نهائية بالنسبة لكل من برنامج الأغذية العالمي والحكومة وبمجرد وصول المركب الناقل لها يقوم برنامج الأغذية العالمي باتخاذ كافة الترتيبات اللازمة لعمليات الفحص والإشراف للتأكد من الكميات المحملة الواردة على ظهر المركب وفي حالة نقص الكميات أو الأوزان الواردة والتي سيؤكدها تقرير خبير الفحص والإشراف المعين من قبل البرنامج عن تلك الواردة في بوليصة الشحن ، يقوم البرنامج بالتحري عن أسباب العجز بالتعاون التام مع الحكومة - وتبدأ مسؤولية الحكومة تجاه الشحنة الواردة من السلع بمجرد انتهاء عمليات التفريغ والتي تتولى في ذلك الوقت التأكد من عدم تخلف أية حمولة على ظهر المركب . أما في حالة إذا كانت المركب تحمل أكثر من حمولة لأكثر من ميناء ، تكون مسؤولية الحكومة في هذه الحالة هي التأكد من أن الكميات الواردة ببوليصة الشحن قد تم تفريغها فعلاً في ميناء الامتلاء المحدد .

(٥ - ٦) بالنسبة للشحنة الواردة في حاويات أو ما يشابه ذلك تحمل عبارة "F.C.L" أي «حمولة كاملة» فالحكومة في هذه الحالة مسؤولة عن تفريغ الشحنة بكاملها من المركب في ميناء التفريغ ولا بد من تواجد مندوب برنامج الأغذية العالمي أثناء عمليات التفريغ وإذا حدثت أية خسائر أو تلفيات أثناء التفريغ فتعتبر خسائر ما قبل التفريغ أي تدخل ضمن مسؤولية البرنامج ، حيث مازال مالكاً للشحنة ، وإذا حدثت أية تأخير أو تباطؤ فيما يتصل بتفريغ الحاويات أو الشحنة من ميناء التفريغ دون حضور وتواجد خبير البرنامج فإن خسائر التأخير أو التفريغ مع عدم تواجد مندوب البرنامج تعتبر خسائر ما بعد التفريغ أي تقع ضمن مسؤولية الحكومة بمعنى أنها حدثت بعد نقل ملكية الشحنة إلى الحكومة ، أما في حالة نقل الحاويات من ميناء التفريغ دون فتحها إلى موقع عمل لمشروع - وهو إجراء قد يتلاءم وظروف الحكومة - فإن الخبير المعين من قبل البرنامج

ظهر ملزم بالانعقال إلى موقع عمل المشروع حيث يتم تفريغ الحاويات وعلى ذلك فإن أية هتاتر أو تلفيات سوف تحسب ضمن مسئولية الحكومة التي يصبح لها الحق في إقامة الدعوى ضد شركات النقل للتعويض عن تلك الهتاتر أو التلفيات .

٦ - الانتفاع من السلع ،

(٦ - ١) يتم شحن سلع برنامج الأغذية العالمي إلى ميناء الإسكندرية وبعد الانتهاء من رسوم الميناء وإنهاء التخليص الجمركي ، يتم إيداع المواد الغذائية في مخزن عموم أبيس والتي تبلغ سعته ١١,٠٠٠ طن متري على أن يتم بناء مخازن توزيع رئيسية إضافية في كل قرية من الست قرى تنقل السلع على دفعات ربع سنوية ، إلى مخزن القرية حتى يتم توزيعها على المستفيدين .

(٦ - ٢) يتسلم المستوطنون حصص عائلية (مكونة من خمس حصص فردية) لمدة عامين وتسعة أشهر بداية من أول عام للاستيطان (أنظر الشرح التفصيلي لجدول التوزيع في ملحق ١ جدول ٤) كما تتسلم الأسر التي يعولها إناث نسبة إضافية تبلغ (٢٥٪) من الحصص الأساسية في أول عامين من الاستيطان .

(٦ - ٣) تتكون الحصص الغذائية المقدمة للمتفعين المستهدفين (٨٤٪) ، صفار المزارعين و (١٦٪) خريجين غير عاملين و (١٥٪) إناث ، على النحو التالي :

السلع	حصص الفرد اليومية (جرام)	حصص العائلة الربع سنوية
دقيق القسح	٤٤٤,٤	٢٠٠
الزيت النمسائي	٣١,١	١٤
المسلس	٤٤,٤	٢٠
السككر	٢٦,٧	١٢

- مدخرات المشروع :

(٧ - ١) تساهم الحكومة بمبلغ ٢٠ جنيهاً مصرياً لكل أسرة مستوطنة شهرياً ، على أن يتم إيداع المبالغ المتجمعة في صندوق المدخرات ومن المتوقع أن يتجمع مبلغ يقدر بحوالي ٣ مليون جنيه مصري بصندوق المدخرات مع حلول عام ٢٠٠١ .

(٧ - ٢) على ضوء أهمية دور التعاونيات في خدمة المستوطنين يتم تخصيص نسبة (٢٥٪) من مدخرات المشروع لإمدادهم برأس المال اللازم للبدء في تشغيل مؤسساتهم التعاونية وهكذا يمكن للمدخرات مساندتهم حتى تصبح تلك المؤسسات مصادر مؤثرة في مجال توفير المدخلات الزراعية والائتمان لأعضائها من المستوطنين . كما يتم تخصيص نسبة (١٧٪) من مدخرات المشروع توجه لإنشاء صندوق ضمان القروض والذي سيستخدم كضمان إضافي لمساعدة التعاونيات في الحصول على قرض من البنوك ، كما يتم تخصيص نسبة (١٠٪) من مدخرات المشروع لنشاط الثروة الحيوانية ، في حين تخصص نسبة (٢٠٪) لنشاط التدريب ، أما بالنسبة لمنهج الجندر والمشاركة فقد تقرر تخصيص نسبة (٨٪) من المدخرات لدعم أنشطة توجه لزيادة الوعي بمنهج الجندر ولمساندة الاحتياجات الخاصة للسيدات المستوطنات بمنطقة عمل المشروع وأيضاً للارتقاء بمستوى تفهم المستوطنين ذكور وإناث لأهمية المشاركة في المشروعات التي تتم داخل نطاق عمل المشروع ، وكذلك مساهمتهم في أعمال التخطيط والتنفيذ المنوط بها المشروع .

(٧ - ٣) يتم تعيين لجنة «صندوق المدخرات» بواسطة قرار وزاري وتكون تلك اللجنة مسؤولة عن تخصيص واستخدام مدخرات المشروع ، على أن يكون كل من المدير القطري ومستشار البرنامج ومدير المشروع أعضاء في تلك اللجنة ، وأن يتم عقد أول اجتماع للجنة عند بدء توزيع المعونة الغذائية ، وعلى أن تعقد جلساتها فيما بعد بواقع مرة كل ستة أشهر للبت والنظر في استخدام المدخرات الحقيقية للمشروع .

(٧ - ٤) فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بتشجيع المتفعين على المشاركة وزيادة الوعي بمفهوم ومنهج الجندر وكذلك الأنشطة التي تدعم الاحتياجات الخاصة للمرأة فإن لجنة المدخرات سوف تبحث المقترحات المقدمة من مجموعة المستوطنين والتي يتم مناقشتها وتطويرها خلال لقاءات على مستوى القرية تقوم جمعية تنمية المجتمع المشهرة بالمنطقة بالإعداد والترتيب لها من خلال مساعدة وحدة الجندر والمشاركة بالمشروع ، وينفس الطريقة سوف يتم تحديد الاحتياجات والمهام المميزة وملكيات التعاونيات من خلال لقاءات تعقد مع أعضاء الجمعيات التعاونية على المستوى المحلي للقرية ثم ترفع بعد ذلك للعرض على اللجنة الفنية (لجنة المدخرات) كما تعمل وحدة الجندر والمشاركة على وضع آلية خاصة لدعم أهمية مراعاة زيادة مشاركة المرأة كعضوة في الجمعية التعاونية وتحديد مهامها .

(٧ - ٥) تودع مدخرات المشروع في حساب جاري في بنك حكومي ويتحصل كل من المشرف العام لمشروع ٥٧٨٩ والمدير التنفيذي مسئولية الإدارة المالية بما يشمل عمل الميزانية وحسابات جميع المعاملات المالية .

٨ - الاستعداد لبدء العمل :

(٨ - ١) لدى الانتهاء من الإجراءات اللازمة لبدء المساعدات الغذائية بما في ذلك فتح حساب مستقل في البنك لإيداع الأموال الناجمة عن المساعدات الغذائية ، تقوم الحكومة بإخطار برنامج الأغذية العالمي كتابياً بقيامها بتوفير التمويل اللازم لتغطية المصاريف والقرتبيات المحددة لكل بند من البنود المدرجة في الهند الثالث الفقرة (٢) وبيان حديث عن عدد المتفعين وكميات السلع الغذائية المطلوبة لأول دفعة من القوريدات المتفق عليها .

(٨ - ٢) سوف تسعى الحكومة إلى الالتزام بتطبيق كافة الإجراءات المتعددة في البند (٨ - ١) المشار إليه بعاليه في أسرع وقت ممكن ويفهم ضمناً أن برنامج الأغذية العالمي يحتفظ بحقه في تأجيل تنفيذ المشروع أو خفض كميات المعونة الغذائية أو التعديل في مكوناتها أو إلغاء المشروع وذلك في حالة إخفاق الحكومة في تقديم خطاب الاستعداد للبرنامج خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية الحالية إلا إذا كان سبب التأخير قد وضع من قبل الحكومة قبل انتهاء فترة الثلاثة أشهر المشار إليها أو إذا رأى البرنامج أن التأخير يرجع إلى أسباب خارجة عن إرادة الحكومة .

٩ - القواعد التنظيمية :

(٩ - ١) تؤكد الحكومة بأنها ستتولى وضع التشريعات والقواعد التنظيمية الإدارية والقرارات اللازمة فيما يتصل بالمشروع ، وذلك قبل البدء في التنفيذ .

١٠ - تسهيلات الاطلاع على سير العمل بالمشروع والحصانات الممنوحة :

(١٠ - ١) ستوفر الحكومة لبرنامج الأغذية العالمي ولموظفيه ومستشاريه ولأى أشخاص يقومون بأداء خدمات نيابة عن البرنامج التسهيلات اللازمة المقدمة لموظفي ومستشاري الأمم المتحدة ومنظماتها كما تمنح الحكومة كافة الامتيازات والحصانات المطبقة على المنظمات الخاصة وتطبيقها بالمثل على ممتلكات برنامج الأغذية العالمي وأمواله وأصوله الثابتة وكذلك لموظفيه ومستشاريه .

(١٠ - ٢) تعتبر الحكومة مسنولة عن التعامل مع أى متطلبات أو ادعاءات يطالب بها طرف ثالث آخر ضد برنامج الأغذية العالمي أو موظفيه أو مستشاريه أو أى أشخاص يقومون بخدمات نيابة عنه بموجب هذه الاتفاقية وأن تحافظ الحكومة على البرنامج

والأشخاص المذكورين بعاليه وفى حالة وجود أى مطالبات أو ديون ناجمة عن العمل فى هذه الاتفاقية فيما عدا الحالات التى تتفق فيها كل من الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى على أن تكون هذه الحالات أو المتطلبات ناجمة عن إهمال جسيم أو سوء قصد متعمد قام به هؤلاء الأشخاص .

(١٠ - ٣) تتعهد الحكومة بالقيام بالدعاية اللازمة لتعريف الجمهور ببرنامج الأغذية العالمى وأنشطته وقت استلام مواد المعونة من برنامج الأغذية العالمى وتوزيعها .

١١ - القترنيات لمراقبة تنفيذ المشروع والتقييم :

(١١ - ١) تلتزم الحكومة بإعداد نظام للمتابعة الدورية وإعداد وتقييم ما يلى :

حركة السلع الغذائية الخاصة بالبرنامج والإنجازات المحققة والمدخرات الناجمة والمساعدات غير الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمى وتوفير أية مساعدات خارجية أخرى تتصل بهنود المشروع ، وإذا لم توضع شروط خاصة يتفق عليها فإن الحكومة سوف تعد البيانات الحسابية الخاصة بالسلع الغذائية التى يردها برنامج الأغذية العالمى بشكل مفصل عن الموارد الأخرى للمشروع .

(١١ - ٢) إدارة المعونة الغذائية :

سوف تقدم الحكومة تقريراً ربع سنوى (خلال شهر واحد من انتهاء كل ربع) عن استلام والانتفاع بالسلع الغذائية الخاصة ببرنامج الأغذية العالمى متضمناً معلومات عن الكمية الكلية التى تم استلامها وما تم استعارته أو إعارته أو استبداله والكمية التى تم توزيعها وبيان الخسائر والرصيد المخزنى فى بداية ونهاية فترة كل تقرير كما هو موضح بالملحق الثانى .

(١١ - ٣) إنجازات المشروع :

تلتزم الحكومة بتقديم تقرير ربع سنوى عن تنفيذ المشروع يتضمن المؤشرات الواردة والموضحة فى الملحق الأول نسم (٢) وفقاً لما هو متفق عليه .

تضمن الحكومة تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالحصول على البيانات والمعلومات المذكورة
بعاليه كما تضمن إتاحة نسخ من التقارير وتوجيه موظفي المشروع والعاملين به وذلك قبل
بدء التنفيذ .

(١١ - ٤) المدخرات الناجمة :

يلتزم مدير المشروع بتقديم تقرير بواقع كل ستة أشهر عن الإيداعات والمصروفات
والانتفاع بالمدخرات للمكتب القطري للبرنامج كما سيتم متابعة الانتفاع بمدخرات المشروع
ومصروفاته بشكل منتظم عن طريق الوحدة الإدارية المنوطة بذلك بالهيكل الإداري بالمشروع
ومكتب البرنامج ويتم إعداد تقرير مفصل عن المصروفات مع تحديد الأنشطة التي تم
دعمها على مستوى القرية بمنطقة عمل المشروع وتقديمه للجنة الفنية ومكتب برنامج
الأغذية العالمي على فترات ربع سنوية .

(١١ - ٥) المساعدات غير الغذائية :

تلتزم الحكومة بتقديم تقرير نصف سنوي عن المساعدات غير الغذائية المقدمة
للمشروع وسوف يحدد بالتقرير نوع وكمية المساعدات المقدمة واسم الجهة المانحة وتاريخ
استلام المنحة وأسلوب وكيفية توزيعها (بمعنى الموقع التي وجهت إليه تلك المساعدات)
وطرف الانتفاع بها بما يتفق والسابق تحديده والمنصوص عليه في فقرة
« ملخص عن النشاط » .

(١١ - ٦) الحسابات السنوية والختامية :

تلتزم الحكومة بتقديم الميزانية السنوية إلى مكتب البرنامج وذلك بعد مراجعتها
واعتمادها من مراجع قانوني خارجي على درجة كفاءة عالية يتم تعيينه واعتماده من قبل
الحكومة بالتشاور مع المدير القطري للبرنامج على أن توضح هذه الحسابات كميات
كل سلعة تم استلامها من برنامج الأغذية العالمي وسجلات الإضافة والصرف
والإيرادات وما تم صرفه والخسائر ورصيد المواد في كل مخزن والكميات التي تم توزيعها
وعدد المنتفعين بهذه السلع وإجمالي المدخرات الناجمة عن المشروع .

وكذلك ما تم بشأن الانتفاع بالمسخرات كما هو منصوص عليه في البند (ثالثاً) فقرة (٩ - ٤) وسوف توضع حسابات المراجع الخارجى المساعدات غير الغذائية التى تلقاها المشروع من برنامج الأغذية العالمى والتصديق على استمرارية إتاحتها للاستخدام فيما يدعم أهداف أنشطة المشروع .

١٢ - استمرار تحقيق هدف المشروع :

سوف تحرص الحكومة على الاستمرار فى تحقيق الهدف الرئيسى للمشروع بعد انتهاء برنامج الأغذية العالمى من تقديم مساعداته للمشروع .

البند الرابع

شروط عامة

١ - تفسر شروط خطة العمليات على ضوء الاتفاقية الأساسية المشار إليها فى مستهل هذه الوثيقة .

٢ - تعتبر خطة العمليات هذه سارية المفعول بمجرد توقيع كلا من الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى عليه .

٣ - يعتبر هذا المشروع منتهياً لدى اكتمال توزيع السلع المقدمة من برنامج الأغذية العالمى على المتفعين .

٤ - لا يتم تعديل أهداف أو مدة المساعدات بدون الموافقة المسبقة لبرنامج الأغذية العالمى ، وفى حالة حدوث أى تغيير ملحوظ فى الموقف يستدعى تغيير فى الأهداف أو الحصص أو الفئات المستهدفة من المتفعين أما إذا كانت هناك حاجة إلى امتداد فترة العمل بالمشروع ، فإن الحكومة ملتزمة بالتقدم بطلب رسمى لبرنامج الأغذية العالمى من خلال مكتب المدير القطرى بشأن إجراء التعديلات المطلوبة فى خطة العمليات .

٥ - فى حالة فشل أحد طرفى الاتفاقية فى الوفاء بالتزاماته التى تعهد بها بموجب خطة العمليات هذه ، فإن للطرف الآخر الحق فى : (١) التوقف عن تقديم تعهداته وإخطار نظير المخل بذلك كتابة ، أو (٢) إنهاء خطة العمليات وتقديم إنذار كتابى للطرف المخل خلال فترة ستين يوماً .

- ٦ - نى حالة عجز الحكومة عن الانتفاع بأى سلعة مقدمة من برنامج الغذاء العالمى وبالأسلوب المحدد بالبند الثالث فقرة (٦) ، فقد يطلب البرنامج فى هذه الحالة استرداد تكلفة أى من هذه المواد أو السلع التى يساء استخدامها .
- ٧ - بالنسبة لسلع برنامج الأغذية العالمى المتبقية التى لم تستخدم بعد فى جمهورية مصر العربية لدى اكتمال المشروع أو انتهاء خطة العمليات الحالية بموجب اتفاق متبادل فى هذا الشأن فسوف يتم التصرف فيها طبقاً لما يتم الاتفاق عليه بين طرفى خطة العمليات هذه .
- ٨ - أى أموال ناجمة والتى لم يتم الانتفاع بها لمدة عامين بعد انتهاء المشروع يمكن إعادة تخصيصها لأغراض أخرى فى البرنامج القطرى لبرنامج الأغذية العالمى . ويتم الاتفاق بين الحكومة والبرنامج على استخدامات تلك الأموال .
- ٩ - تستمر الالتزامات التى تعهدت بها الحكومة تحت البند الثالث من الاتفاقية الأساسية المشار إليها فى مستهل خطة العمليات هذه إلى الحد الذى يسمح بعمل تصفية منظمة للعمليات وسحب الملكيات والاعتمادات والأصول الخاصة ببرنامج الأغذية العالمى وموظفيه والأفراد الآخرين المنوطين من برنامج الأغذية العالمى لتنفيذ خطة العمليات هذه . وبناء على ما تقدم وقع الطرفان المفاوضان على خطة العمليات هذه . قدمت خطة العمليات هذه فى خمس نسخ باللغة الإنجليزية .

القاهرة فى ٢٦ يونيو ١٩٩٩ م

مفوضاً عن حكومة جمهورية مصر العربية

مفوضاً عن برنامج الأغذية العالمى

الاسم : الدكتور / يوسف والى

الاسم : Chris Gzerwinski

الوظيفة : نائب رئيس الوزراء

الوظيفة : المدير القطرى

برنامج الأغذية العالمى

وزير الزراعة واستصلاح الأراضى

الملحق الأول
مخرجات المشروع
جدول (١)

جميعات زراعية ذات برامج اثنمانية مناسبة	فئات المستوطنين		عدد الأسر الموطنة والمتلقين للدعم الحكومي والمعونة الغذائية (أ)	إجمالي المساحة المنزرعة بالفدان	القرية
	خويجون	صغار زراع			
	جملة (السيدات)				
٣	(١٢) ٦٥٠	(٢٩) ٣٥٠	١٠٠٠	٦٠٠٠	النهامة
٢		(١٠٣) ٦٧٢	٦٧٢	٤٠٣٢	عمرو بن العاص
٢		(١٠٨) ٣٣٨	٣٣٨	٢٠٢٨	الإيمان
٢		(١٠٠) ٤٤٠	٤٤٠	٢٦٤٠	الساحة
٩	(١٢) ٦٥٠	(٣٤٠) ١٨٠٠	٢٤٥٠	١٤٧٠٠	جملة
٣		(٧٨) ٧٥٠	٧٥٠	٤٥٠٠	الإشراف
٣		(٨٥) ٨٠٠	٨٠٠	٤٨٠٠	قرية ٦
٦		(١٦٣) ١٥٥٠	١٥٥٠	٩٣٠٠	جملة
١٥	(١٢) ٦٥٠	(٥٠٣) ٣٣٥٠	٤٠٠٠	٢٤٠٠	إجمالي

- (أ) تتضمن المساهمة الحكومية الدعم الحكومي والزراعة الاستصلاحية عن السنة الأولى .
 (ب) مساهمة مشروعات برنامج القضاء العالمي بصر العليا من خلال الصندوق المركزي لتنمية الثروة
 (ج) كما تم الاتفاق على تنفيذه قبل البدء في توزيع المعونة الغذائية .

صغار الزراع المتلقون تدريب زراعى وفقاً للخطة الموضوعة (نسبة ١٠٠٪ من السيدات) (جـ)	الأسر المستوطنة المنتفعون من قروض الصندوق المركزى لتعمية الثروة الحيوانية (٧٥٪ من الإجمالى - ٧٥٪ سيدات) (ب)		الأسر المستوطنة المتلقين ائتمان من الجمعية (تمثل المرأة ٦٪ من النشاط)	
	صغار زراع	خريجون	صغار زراع	خريجون
	جملة السيدات المقترضات وفى الدرجة الأولى المنتفعات الأوائل		جملة (السيدات)	
(٢٩) ٣٥٠	(٣٦٥) ٤٨٨	(١٩٧) ٢٦٣	(٧) ٣٩	(١٧) ٢١
(١٠٣) ٦٧٢		(٣٧٨) ٥٠٤		(٦٢) ٤٠٣
(١٠٨) ٣٣٨		(١٩٠) ٢٥٣		(٦٥) ٢٠٣
(١٠٠) ٤٤٠		(٢٤٨) ٣٣		(٦٠) ٢٦٤
(٣٤٠) ١٨٠٠	(٣٦٥) ٤٨٨	(١٠١٣) ١٣٥٠	(٧) ٣٩	(٢٠٤) ١٠٨٠
(٧٨) ٧٥٠		(٤٢٢) ٥٦٢		(٤٧) ٤٥٠
(٨٥) ٨٠٠		(٤٥٠) ٦٠٠		(٥١) ٤٨٠
(١٦٣) ١٥٥٠		(٨٧٢) ١١٦٢		(٩٨) ٩٣٠
(٥٠٣) ٢٣٥٠	(٣٦٥) ٤٨٨	(١٨٨٥) ٢٥١٢	(٧) ٣٩	(٣٠٧) ٢٠١٠

الحيوانية بالأراضى المستصلحة يتم اعتماده من التمويل الحكومى المقابل (المدخرات).

برنامج التوطنين

من ١/٧/١٩٩٨

جدول رقم (٢)

التاريخ	الأسر المستوطنة		الإيمان		عمرو بن العاص	
	الفئة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث
الموقف في ١٩٩٨/٦/٢٠	صغار زراع خريجون	٢٣٠	٢	٢٣٢	٤٦٩	٣
من ٧/١ حتى ١٩٩٨/١٢/٣١	صغار زراع خريجون		٩٨	٩٨		١٨
من ١/١ حتى ٩٩/١٢/٣١	صغار زراع خريجون		٨	٨	١٠٠	٨٢
من ١/١ حتى ٢٠٠٠/٦/٣٠	صغار زراع خريجون					
الجملة	صغار زراع	٢٣٠	١٠٨	٣٣٨	٥٦٥	١٠٣
	خريجون	-	-	-	-	-
جملة الخريجين وصغار الزراع		٢٣٠	١٠٨	٣٣٨	٥٦٩	١٠٣

من ١/٧/٢٠٠٠ حتى ٣١/١٢/٢٠٠٠

التاريخ	الأسر المستوطنة		الأشراف		القرية ٦	
	الفئة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث
من ٧/١ حتى ٢٠٠٠/٩/٣٠	صغار زراع خريجون	٣٩٩	٦٣	٤٦٢	٣٦٠	٤٠
من ١٠/١ حتى ٢٠٠٠/١٢/٣١	صغار زراع خريجون	٢٦٨	٢٠	٢٨٨	٣٦٠	٤٠
جملة	صغار زراع	٦٦٧	٨٣	٧٥٠	٧٢٠	٨٠
	خريجون	-	-	-	-	-
إجمالي الخريجين وصغار الزراع		٦٦٧	٨٣	٧٥٠	٧٢٠	٨٠

ملحوظة : بالنسبة لصغار الزراع ذكور أو إناث فإن تحديد النوع الاجتماعي يتوقف على عائل الأسرة

لواذي الصعايدة

حتى ٢٠٠٠/٦/٣٠

إجمالي عام	الجماعة		السماحة			الشهامة		
	اناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	جملة	اناث	ذكور
١٠٢٦	٦	١٠٢٠				٣٢٢	١	٣٢١
٦٥٠	١٢	٦٣٨				٦٥٠	١٢	٦٣٨
١٤٤	١٤٤					٢٨	٢٨	
٤٣٠	١٥٠	٢٨٠	٢٤٠	٦٠	١٨٠			
٢٠٠	٤٠	١٦٠	٢٠٠	٤٠	١٦٠			
١٨٠٠	٣٤٠	١٤٦٠	٤٤٠	١٠٠	٣٤٠	٣٥٠	٢٩	٣٢١
٦٥٠	١٢	٦٣٨	-	-	-	٦٥٠	١٢	٦٣٨
٢٤٥٠	٣٥٢	٢٠٩٨	٤٤٠	١٠٠	٣٤٠	١٠٠٠	٤١	٩٥٩

إجماليات

		ذكور	صفار زراع
%٨٥	٢٨٤٧	اناث	
%١٥	٥٠٣	جملة صفار زراع	
%٨٤	٣٣٥٠	ذكور	خريجون
%٩٨	٦٣٨	اناث	
%٢	١٢	جملة الخريجين	
%١٦	٦٥٠	ذكور	إجمالي
%٨٧	٣٤٨٥	اناث	
%١٣	٥١٥	إجمالي عام	
%١٠٠	٤٠٠٠		

إجمالي عام	إجمالي	
	اناث	ذكور
٨٦٢	١٠٣	٧٥٩
-	-	-
٦٨٨	٦٠	٦٢٨
-	-	-
١٥٥٠	١٦٣	١٣٨٧
-	-	-
١٥٥٠	١٦٣	١٣٨٧

أما بالنسبة للخريجين فيرتبط بالخريج أو الخريجة .

المتفنون والحصص في السنة جدول (٣)

ريانات البيوت	كل المستوطنين	تاريخ التوطين
١٥٠	١٨٢٠	الموطنين في نهاية ١٩٩٨
١٩٠	٤٣٠	الموطنين خلال ١٩٩٩
١٦٣	١٧٥٠	الموطنين سنة ٢٠٠٠
٥٠٢	٤٠٠٠	جملة المستوطنين

- يتلقى عدد ٤٠٠٠ أسرة جميع مخصصاتهم .
- يخصص (٢٥٪) من الحصص المقررة كنسبة إضافية لعدد ٥٠٣ سيدات من اللاتسي يعلن أسرهن خلال السنتين الأوليين من الاستيطان .

الحصص الربيع سنوية / نوعيات المستوطنين

من ١٩٩٩/٤/٣٠ حتى ٢٠٠٠/١٢/٣١

جدول رقم (٤)

السن	عدد المستوطنين	الربيع	الحصص الربيع سنوية
١٩٩٩/٤/٣٠			
عائل الأسرة (ذكور)	١٩٣٨	١١	٢١٣٨٨
عائل الأسرة (إناث)	٣١٢	٨	٢٤٩٦
جملة	٢٢٥٠		٢٣٨٨٤
٢٠٠٠/٦/١			
عائل الأسرة (ذكور)	١٦٠	٨	١٢٨٠
عائل الأسرة (إناث)	٤٠	٨	٣٢٠
جملة	٢٠٠		١٦٠٠
٢٠٠٠/٧/١			
عائل الأسرة (ذكور)	٢٥٩	٦	٤٥٥٤
عائل الأسرة (إناث)	١٠٣	٦	٦١٨
جملة	٨٦٢		٥١٧٢
٢٠٠٠/١٠/١			
عائل الأسرة (ذكور)	٦٢٨	٥	٣١٤٠
عائل الأسرة (إناث)	٦٠	٥	٣٠٠
جملة	٦٨٨		٣٤٤٠
إجمالي (ذكور)	٣٤٨٥		٣٠٢٩٢
إجمالي (إناث)	٥١٥	جملة حصص السيدات	٣٧٣٤
إجمالي عدد المنتفعين	٤٠٠٠	إجمالي الحصص	٣٤٠٢٦

ملاحظة:

١- لم يتم توقيع أي التزام بتوفير المعونة الغذائية بعد نهاية البرنامج القطري الخالي (٢٠٠٢).

٢- يتوقف توفير الاحتياجات من مواد المعونة لعامي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ على موافقة البرنامج القطري الجديد لخصر وتوافر المواد.

الحصص الغذائية المقررة للأسيرة وتكلفتها

جدول (٥)

إجمالي التكلفة بالدولار	التكلفة (طن / دولار)	جملة المواد	إجمالي المواد المقررة للمرأة العاملة	إجمالي الحصص المقررة	المخصصة المقررة للمرأة العاملة	المخصصة المقررة للأسيرة (بالطن)	مواد المعونة
١٦.٨١٣٧	٢٣.	٦٩٩١,٩	١٨٦,٧	٦٨٠٥,٢	٠,٠٠٥	٠,٠٢	دقيق قسح
٤١١١٢٣,٧	٨٤.	٤٨٩,٤٣٣	١٣,٠٦٩	٤٧٦,٣٦٤	٠,٠٠٢٥	٠,٠١٤	زيت نباتي
٣١٤٦٣٥,٥	٤٥.	٦٩٩,١٩	١٨,٦٧	٦٨٠,٥٢	٠,٠٠٥	٠,٠٢	بقوليات
١١٧٤٦٣,٩	٢٨.	٤١٩,٥١٤	١١,٢٠٢	٤٠٨,٣١٢	٠,٠٠٣	٠,٠١٢	سكر
٢٤٥١٣٦.		٨٦٠٠,٠٣٧	جملة				
٤٦٨٢٧٢			نقل بحري				
٢٩١٩٦٣٢			جملة التكلفة				

الحمص الغذائية والمتقبل النقدي لها

جدول (٦)

قيمة ما تمثله الحصنة في اندخال اليومى / الأخرى / بالجنبيه	متوسط السعر المحلى برادى الصمانيه - أدقر يونيه ١٩٩٨	القيمة الإجمالية للحصنة اليومية	المتحصن اليومية الفرديه بالهجرام	حصن أسرية عن ثلاثة أشهر (١)	المتحصل
٢,٣٠	١,٠٣	٤٤٤,٤	٢٠٠	دقيق كسبح	
٠,٩٨	٣,٧٥	٣١,١	١٤	زيت نباتية	
٠,٥٨	٣	٤٤,٤	٢٠	عسل	
٠,٢٣	١,٩٩	٢٩,٧	١٢	سكر	
٣,٧٩			٧٤٩	جملة ٣ أشهر (كيلو)	

(١) على أساس الأسرة خمسة أفراد .

المتطلبات البنائيه

جدول (٧)

البايع الناجمة مقابل الوطن	عدد الأسر الموظفة	المستلزمات	تاريخ التوظيفين
١,٩٢٠,٠٠٠	٢٢٥٠	٣ سفنات	١٩٩٩/٩/٣١ حتى ١٩٩٩/٧/١
١,٢٦٠,٠٠٠	١١٥٠	٣ سفنات	من ١٩٩٩/١/١ حتى ٢٠٠٠/١٢/٣١
٢,٨٨٠,٠٠٠	٤٠٠٠	مستلزمات	

الملحق

مداول

التمويل الحكومي

الأجهزة التي تتحمل تكلفة التنفيذ	بنسرد المصروفات	تكلفة ما قبل التوطين وما قبل المعونة الفدائية
مشروع مبارك	I. <u>مصروفات إدارية وما يتعلق بها :</u> (أ) الإدارة والموظفون الفنيون لتحسب زيادة سنوية تعادل (١٠٪)	-
مشروع مساعدات برنامج القضاء العالي ٥٧٨٩	(ب) هيئة موظفي المعونة الفدائية (لتحسب بها زيادة سنوية تعادل ١٠٪) (مرتبات / علاوات / حوافز)	-
الهيئة العامة لمشروعات التمهير والتنمية الزراعية	II. <u>المصروفات المباشرة للمشروع :</u> (أ) <u>مصروفات ما قبل التوطين :</u> - توطين الأراضي (٥٠٠٠ جنيه / ف) - إسكان (١٧ ألف جنيه / مسكن) - البنية الأساسية متضمنة محطات الضخ والخدمات العامة (٢.٥ مليون جنيه / قرية) . - ميكنة ومعدات (٦٠ جنياً / فدان) (ب) <u>تنمية أراضي :</u> تحسين التربة (١٦٠٠ جنيه / فدان)	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ٦٨,٠٠٠,٠٠٠ ١٥,٠٠٠,٠٠٠
مشروع مساعدات برنامج القضاء العالي ٥٧٨٩	III. <u>مصروفات مباشرة لمواد المعونة :</u> - نقل داخلي وتداول (١٢٠ جنياً / طن) - تكاليف تخزين (١٣ جنياً / طن) . - مساهمة في المدخرات (٢٠ جنياً / منتفع / شهر) لمدة ٤ سنوات . - ٣ سيارات لموقع المشروع للقيام بأعمال المتابعة والتقييم . ٢ كمبيوتر وطابعة .	-
مشروع مبارك	IV. <u>أجور حكومية للمستوطنين</u> (٥٠٠ - ٦٠٠ جنيه / مستوطن) عن السنة الأولى توطين .	٣٩,٠٠٠,٠٠٠
	إجمالي	٢٠٣,٣٩٠,٠٠٠

- ٦٥٠ خريجاً تسلم كل منهم مبلغ ٦٠٠ جنيه خلال السنة الأولى للمستوطنين
- ٣٣٥٠ خريجاً وصغار زراع سوف يتسلمون ٥٠٠ جنيه خلال السنة الأولى من التوطين
- توزيع التكلفة على السنوات مرتبطة بخطة التوطين التي يتضح فيها توطين ٢٢٥٠ أسرة

الملاحق

جدول

التمويل الحكومي

تكلفة ما قبل التمهين
التمويل الحكومي

الأول

(٩)

(٥ سنوات)

السنة الأولى ١٩٩٩ جنيه مصري	السنة الثانية ٢٠٠٠ جنيه مصري	السنة الثالثة ٢٠٠١ جنيه مصري	السنة الرابعة ٢٠٠٢ جنيه مصري	السنة الخامسة ٢٠٠٣ جنيه مصري	إجمالي

ملحق (١)

القسم الأول - معايير اختيار المستوطنين (وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي):

(١) معايير اختيار المزارعين المعدمين / العمال الزراعيين:

١ - أن تكون الصحيفة الجنائية خالية من أى مخالفات .

٢ - مصرى الجنسية .

بما يعاين اختيار الخريجين الذين يعانين من البطالة :

يجب أن يلتزم المستوطن بما يلى :

١ - أن تكون الصحيفه الجنائيه خاليه من أى مخالفات .

٢ - مصرى الجنسيه .

٣ - أن يتراوح العمر بما بين ٢١ ، ٣٠ سنة .

٤ - سليم البنيه .

٥ - لم يتسلم أى أرض مستصلحه من قبل .

٦ - لم يلق أى وظيفه حكوميه ولا يعمل بالقطاع العام .

٧ - أن يكون من الخريجين العاطلين والمنحدر من أصل ريفى ، ويمتلك ويكون حاصلأ

على مؤهل دراسى ، ويفضل دبلوم الزراعه (من معاهد عليا ، أو متوسط أو مدارس ثانويه فنيه) .

٨ - أن يكون لديه الرغبة فى البقاء بصوره دائمه فى قرى التوطين .

٩ - أن لا يؤجر ولا يبيع أرضه أو جزء منها .

١٠ - أن يتبع نظام الري المطبق وما توصى به جمعيه مستخدمى المياه فيما بعد .

١١ - أن يكون على استعداد لقبول البنود والشروط المشنار إليها بعاليه ،

وإذا يتم إعادة تخصيص منزله وأرضه لغيره .

ملحق رقم (١)

القسم الثاني

مؤشرات تنفيذ عمليات المتابعة بالمشروع

فيما يلي قائمة بمؤشرات المتابعة لموظفي المشروع « ج م ع ٥٧٨٩ » وبرنامج الأغذية العالمي . وبعض من هذه المؤشرات يتفق والقياسات الكمية في حين يتفق البعض الآخر والقياسات النوعية وسوف تسهم بشكل جيد إذا ما اتبع منهج المشاركة في تنفيذه .

١ - فكرة عامة عن أسر التوطين تبعاً للفئة والقرية عن كل ربع سنة :

- عدد الأسر التي تم توطينها وفقاً لـ :
- فئة المنتفع المباشر (المخرجين المعدمين) .
- النوع الاجتماعي للمنتفعين المباشرين (ذكر / أنثى) .
- المستوى التعليمي للمنتفع المباشر .
- عدد الزوجات اللاتي حصلن على فدانين من حيازة الزوج .
- عدد أعضاء الأسر البالغين الذين يقطنون وادي الصعايدة .

٢ - توزيع المعونة الغذائية :

- عدد الأسر الذين حصلوا على المعونة الغذائية (تبعاً للفئة) عن كل ربع سنة .
- نوع وتنمية السلع الغذائية والحصص التي تم توزيعها كل ربع سنة .
- عضو الأسرة الذي تقوم بصفة عامة باستلام المعونة .
- استخدام المعونة الغذائية (الاستهلاك الخاص ، مقابل عمل للعمال الزراعيين البيع .. إلخ) .
- استخدام الحصة الإضافية للأسر التي تعولها السيدات .
- اقتناع المستوطن بنوع وكمية وجودة الطعام الذي تم استلامه .

٣ - البنية الأساسية للتوطين :

مدى توافر البنية الأساسية وكفاءة خدماتها لمناطق التوطين .

إدراك المستوطنين لأهمية البنية الأساسية القائمة ومدى الحاجة إلى خدمات إضافية من البنية الأساسية .

٤ - الدعم الحكومي المقدم وفقاً لفئة المستوطنين :

عدد المستوطنين (من حيث النوع والفئة في كل ربع سنة) الذين استلموا الدعم الحكومي .

قيمة الدعم الحكومي الذي تم استلامه (تبعاً للنوع والفئة) .

٥ - قيمة المقدم من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية في مجال الزراعة الاستصلاحية :

إجمالي المساحة التي قامت الهيئة العامة للتعمير والتنمية الزراعية باستصلاحها كل عام .

عدد المستوطنين (تبعاً للنوع والفئة لكل ربع سنة) والذين استلموا من الهيئة العامة للتعمير والتنمية الزراعية قيمة الزراعة الاستصلاحية .

٦ - التدريب :

عدد موظفي التعاونيات التي قام البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي بتدريبهم (تبعاً للنوع لكل ربع سنة) .

أهم وعدد دورات التدريب الزراعي المنعقدة في القرية - في المركز الدولي في مربوط ثغشات المزارعين والمهريجين والسيدات التي يعلن الأسرة (عن كل ربع سنة مع الإشارة إلى المحتوى التدريبي) .

مدى اقتناع ورضا المنتفعين عن الدورات التدريبية المقدمة (من واقع الجندر والفئة) .

٧ - إتاحة واستخدام الائتمان والدعم النقدي الخارجى والمدخلات الزراعية :

عدد الأسر المرطبة (تبعاً للفئة والنوع) والمستفيدة من خدمة الائتمان المقدم من الجمعية التعاونية المعنية .

إجمالى ومتوسط قيمة الائتمان المقدم لكل عضو والذي توفره سنوياً كل جمعية تعاونية وشروط القرض .

عدد المستوطنين (تبعاً للفئة والنوع وموقعه فى الأسرة بما يعنى هل هو عائل الأسرة أم للقربة وحجم الائتمان المستفاد منه من الصندوق المركزى لتنمية الثروة الحيوانية فى الأراضى المستصلحة) .

عدد ونوع الماشية التى تم شراؤها بالثقسىط من الصندوق المركزى لتنمية الثروة الحيوانية فى الأراضى المستصلحة .

معلومات مشابهة عن مصادر الائتمان النقدى (على سبيل المثال الفرع المحلى لبنك التنمية والائتمان الزراعى بأسوان) .

مجموعة قيمة الائتمان وكذا الموارد الخارجية الأخرى (السيولة النقدية الخاصة) أجر / مقابل عمل تقوم به الأسرة ، قرض من الأصدقاء ، الذى تحصل عليه سنوياً كل أسرة موطنة .

٨ - مدى توافر المدخلات الزراعية واستخداماتها :

المدخلات الزراعية ومصادرها (التعاونيات المحلية / قطاع خاص)

ارتياح المستوطنين لكميات مياه الري المنوفرة .

٩ - إجمالى المساحة المنزرعة بواقع الموسم الزراعى والسنة :

المساحة المنزرعة بالمحاصيل الرئيسية لكل موسم زراعى .

المساحة المنزرعة تحت نظام الري بالرش أو التنقيط .

- النسبة المقدرة للمحاصيل التي تم تسويتها .

- إجمالي العائد والإنتاج من المحاصيل الرئيسية لكل فدان .

١٠- تكوين مجموعات العمل في خدمة المجتمع :

عدد التعاونيات التي تم إنشاؤها .

عدد التعاونيات التي لديها برامج ائتمانية مؤهلة .

عدد أعضاء الجمعية (تبعاً للنوع وفئات المستوطنين) .

ارتياح المستوطنين لانضمامهم للجمعيات التعاونية .

عدد جمعيات تنمية المجتمع التي تم إنشاؤها .

عدد أعضاء جمعية تنمية المجتمع (تبعاً للنوع والفئة) .

المجالات التي ينشط فيها دور جمعية تنمية المجتمع أو الجهات اللانحة التي

استطاعت جمعية تنمية المجتمع أن تتعامل معها .

اقتناع المستوطنين بانضمامهم لجمعية تنمية المجتمع .

عدد جمعيات مستخدمي المياه التي تم إنشاؤها / والعاملة منها .

اقتناع المستوطنين بدور جمعيات مستخدمي المياه .

١١- مدخرات المشروع :

مقدار المبالغ المتجمعة والمنصرفة من مدخرات المشروع .

المشاريع التي تم الإنفاق عليها تبعاً لنوع كل مشروع (الفئات الثلاث)

ويواقع كل ربع سنة .

ارتياح المستوطنين لدور مدخرات المشروع ودورهم في المشاركة واتخاذ القرار .

١٢ - موضوعات الجندر ومشاركة الإناث :

- خطة العمل لنشاط وحدة الجندر التي تم وضعها بالتعاون مع استشارى الجندر .
- مدى تحكم المرأة فى استخدام إدارة الفدانين التي حصلت عليهما :
- هل اعتبر جزء من الحيازة الكلية / أو جزء منفصل تقوم المرأة بمسئولية زراعتها .
- ما هو رأى السيدات والرجال فى السياسة الجديدة التي اتبعتها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى فى تخصيص الأراضى لهن .
- الصلة بين حيازة المرأة للفدانين وحصولها على تيسيرات الائتمان والقروض .
- الصلة بين الفدانين اللذين حصلت عليهما المرأة وعضويتها للجمعية التعاونية الزراعية .
- أشكال أخرى لمشاركة المرأة فى المجتمع ، والربط بين حيازة الفدانين (تبعاً لفئة المستوطنين) .
- إدراك المستوطنين من الإناث والذكور للفرض الذى من أجله تحصل الأسرة التي تعولها الإناث على نسبة إضافية من الحصة الغذائية المقررة ، وأرجه استخدام هذه الإضافة .

ملحق رقم (١)

القسم الثالث

ميزانية نشاط البرنامج القطري

فئة البرنامج : التنمية

عنوان المشروع : التوطين في الأرض المستصلحة حديثاً في صعيد مصر - وادي الصعايدة

رقم المشروع : جمهورية مصر العربية ٥٦٨٩ (نشاط فرعى IB للبرنامج القطري)

الدولة المتصلة : مصر

مدة المشروع : ٣ سنوات

عدد المنتفعين : ٤٠٠٠ أسرة توطين (من حوالي ٢٠,٠٠٠ إلى ٢٥,٠٠٠ فرد)

تكاليف التنفيذ المباشرة:

السلع	الكمية	متوسط التكلفة لكل طن بالدولار الأمريكي ^(١)	الإجمالي بالدولار
دقيق القمح	٧,٦٤٢	٢٣.	١,٧٥٧,٦٦٦
زيت نهساتي	٥٢٥	٨٤.	٤٤٩,٤٠٠
عسوس	٧٦٥	٤٥.	٣٤٤,٢٥٠
سكر	٤٥٩	٢٨.	١٢٨,٢٥٠
إجمالي السلع	٩,٤٠١		٢,٦٧٩,٨٣٠
الانتقال الخارجي ^(٢)			٥١١,٨٨٤
الانتقال الدولي ^(٣)			
ما قامت الحكومة المصرية بدفعه إجمالي تكاليف التنفيذ المباشرة			٣,١٩١,٧١٤

(١) متوسط تكلفة الطن (أسعار يوليو ١٩٩٨).

(٢) متوسط تكلفة الطن ولا تطبق على المواد التي تورد محلياً.

(٣) متوسط تكلفة الطن على مستوى جميع الواقع.

تكاليف الدعم المباشرة :

خدمات الدعم الفنية .

الإعداد للمشروع .

القيمة النقدية للمشروع والاستعدادات المستقبلية (على سبيل المثال تحديد احتياجات المجتمع ، وعرض المشروع الخاص بمنحة لتمويل نشاط الثروة الحيوانية والداجنة) ٢٠٠٠٠٠

متابعة وتقييم المشروع

بعثة للتحقق من استعداد المشروع (قبل بدء المرحلة الأولى) ٧٠٠٠٠

استعراض إدارة المكتب القطري مع الاستعانة بخبرات خارجية

(ما بين المرحلة الأولى والمرحلة الثانية) ٢٠٠٠٠٠

القيمة المالية المشاركة للمتابعة والتقييم ١٠٠٠٠٠

إجمالي فرعي الدعم الفني ٨٧٠٠٠٠

البنود غير الغذائية :

٤٠٠٠ فرن شمسي لظهي الطعام ٢٣ دولار ٩٢٠٠٠٠

١٠ درجات بخارية لمهندسي الإرشاد ١٠٠٠ دولار ١١٠٠٠٠

١ شاحنة بكابينة مزدوجة (١٠ طن) لمستلزمات الانتقال والسموتق ٦٥٠٠٠٠

إجمالي البنود غير الغذائية ١٦٨٠٠٠٠

إجمالي تكلفة الدعم المباشر ٢٥٥٠٠٠٠

تكاليف الدعم غير المباشر (٩, ١٣٪ من إجمالي التكاليف المباشرة) ٤٤٣, ٦٤٨

إجمالي تكاليف برنامج الغذاء العالمي^(١) ٣, ٨٩٠, ٦٦٢

(١) نسبة العائد المقرر من برنامج الأغذية العالمي .

تكاليف الحكومة المصرية (بالجنيه المصري) :

٢٤٢,٨٤٠,٠٠٠	١ - تكاليف ما قبل التوطين وتنمية الأراضي (الهيئة العامة للتعمير والتنمية الزراعية)
١,١٩١,٦٠٠	٢ - تكاليف فريق العمل الإداري (مشروع مبارك)
٢,٠٦٥,٠٠٠	٣ - تكاليف الرواتب الحكومية (مشروع مبارك)
	٤ - تكاليف مباشرة لمشروع برنامج الغذاء العالمي

رقم ٥٧٨٩ جمهورية مصر العربية :

(أ) تكاليف هيئة العاملين ٨٦,٤٨٦

(ب) انتقالات محلية ، تكاليف التخزين والتداول

٢,١٢٩,٨٥٤ (١٦,٠٤٠ MT)

(ج) ٣ سيارات لموقع المشروع

٢٨٠,٠٠٠ عدد ٢ كمبيوتر و ١ آلة طباعة

(د) مشاركة تمويل المشروع

٢,٨٨٠,٠٠٠ (٢٠ جنيه مصري / أسيرة / شهر ، ٤ سنوات)

٢٥١,٥٧٢,٩٤٠ إجمالي تكاليف الحكومة المصرية (بالجنيه المصري)

٧٤,١٦٦,٥٥٠ إجمالي تكاليف الحكومة المصرية (بالدولار الأمريكى)

٧٨,٠٥٦,٩١٢ إجمالي تكاليف الحكومة المصرية وبرنامج الغذاء العالمي \$

نسبة تكاليف برنامج الغذاء العالمي من إجمالي تكاليف النشاط (٥٪) .

الملحق (٢)
بيانات رئيسية للتقرير الرابع سنوي

جدول (١)

وهول السلع بالركب

الكمية المسلمة بالطن	الكمية المسلمة بالطن	الكمية وفقاً لبريئة الشحن بالطن	السلعة	تاريخ الوصول	المركب	رقم الرسالة

التلخيص (٢)
بيانات رئيسية للتقرير الرابع سنوي
جدول (٢)

عدد الحالات المسجلة ٢ فدان	هذا الربع مجموع	المسجلات المرطبة				نوع المستوطنين	مساحة القرية بالفدان		القسمة	رقم
		إجمالي إناث	إجمالي ذكور	إجمالي إناث	إجمالي ذكور		خلال فترة الجملة حتى تاريخه	خلال فترة التقرير		
						خريجون			الشهامة	١
						خريجون			عمرو بن العاص	٢
						خريجون			السماحة	٣
						خريجون			الإيمان	٤
						خريجون			الأحرار	٥
						خريجون			زينة ١	٦
						خريجون			إجماليات	

الملاحق (٢)
بيانات رئيسية للتقرير الربع سنوي
جدول (٤) بيانات المعونة
١ - معلومات عن المواد خلال الربع من / / إلى / /

سكر بالطن	بقرليات بالطن	زيت نباتي بالطن	دقيق قمح بالطن	
				الرصيد المخزون للمواد في نهاية الربع السابق
				جملة المواد وصول استكمالية خلال فترة التقرير
				١ نقل إلى (+) من (-) المشروع
				٢ قروض واستماعات من وإلى المشروع
				٣ خسائر البناء
				٤ جملة المواد المتاحة للتوزيع خلال الربع
				٥ المواد الموزعة خلال الربع
				٦ إجمالي الرصيد المخزون في نهاية الربع

٢ - جملة المواد الواردة نهاية الربع المحرر عنه التقرير :

سكر بالطن	بقرليات بالطن	زيت نباتي بالطن	دقيق قمح بالطن	
				١ الوزن الصافي بوالص الشمن
				٢ تحويها من (-) إلى (+) المشروع
				٣ سلف / استماعات إلى (+) ومن (-) لمشروع
				٤ استماعة السلف من المشروع (-) للمشروع (+)
				٥ توزيعات بالمشروع
				٦ إجمالي المواد المتاحة للتوزيع في نهاية الربع

٣ - احتياجات الربع التالي من المواد :

سكر بالطن	بقرليات بالطن	زيت نباتي بالطن	دقيق قمح بالطن	

الملحق (٢)
بيانات رئيسية للتقرير الربع سنوي
جدول (٥)

بيانات خاصة بالعمولة الفعالية للمشروع د.ع.م.ع.٥٧٨٩
(مجموع هتي)

سكنر بالطن	بتروليات بالطن	زيت خضر بالطن	دقيق قمح بالطن		
					الالتزام الأصلي
					الالتزام المعدل
					ما تم استلامه بالفعل
					السلف الفائتة
					رصيد الأرصدة التي سيتم تسليمها (٢ - ٣)
					توزيعات المشروع
					التوزيع الفعلي
					النسبة المئوية لـ ما تم توزيعه مقابل المستهدف (٧ - ٨)
					خسائر ما بعد الاستلام
					النسبة المئوية للخسائر من الكسب أو السلف (١٠ - ٩) / ١٠
					الرصيد المالي (١١ - ١٠ - ٨ - ٥ + ٤ - ٣)

بيانات إحصائية للتوزيع الرابع سنوي

جدول (٢)

جدول (١٢) ملخص بيانات المخططات المحللة والمنصرفة

إجمالي حتى تاريخه		خلال فترة التفتيش		إجماليات	
المخزرات مجتمعة حتى تاريخه	عدد الأسر الموطنة حتى تاريخه	المخزرات المحققة خلال الربع	عدد الأسر خلال الربع	التحويل المنصرف	التحويل المحقق

جدول (٢ ب) استخدامات المخططات المحللة

النسبة وتاريخه	جملة المستخدم حتى تاريخه	المخزرات المستخدمة خلال الربع	النسبة المئوية المخصصة للبند	النشاط	رقم
			٪٤٥	البيعميات المحلية بالقرى	١
			٪١٠	ماشية وإنتاج حيواني	٢
			٪٢٠	تقطريسي	٣
			٪٨	جفتير	٤
			٪١٧	صندوق المشروعات الصغيرة	٥

جدول (٢١) التعاونيات المحلية بالقرية

تعاونيات تأسست خلال فترة التقرير	تعاونيات تأسست خلال فترة التقرير		تعاونيات تأسست خلال فترة التقرير		الغرف
	عدد	عدد الجمعيات ذات برامج انتفاعية	عدد الجمعيات ذات البرامج الانتفاعية	عدد الجمعيات ذات البرامج الانتفاعية	
١					التشهيامة
٢					عمرو بن العاص
٣					الاستقامة
٤					الأبيون
٥					الأخويات
٦					قريية ١
					مستقبلية

جدول (٢٢) الماشية والبيجاج الحيوانية

متجمع حتى تاريخه	متجمع حتى تاريخه		متجمع حتى تاريخه		متجمع حتى تاريخه		البيجاج المنتفعة	البيجاج المنتفعة	البيجاج المنتفعة	البيجاج المنتفعة	البيجاج المنتفعة	البيجاج المنتفعة	البيجاج المنتفعة	البيجاج المنتفعة	البيجاج المنتفعة	البيجاج المنتفعة	البيجاج المنتفعة	البيجاج المنتفعة	البيجاج المنتفعة	
	البيجاج المنتفعة	البيجاج المنتفعة	البيجاج المنتفعة	البيجاج المنتفعة	البيجاج المنتفعة	البيجاج المنتفعة														البيجاج المنتفعة
١																				الفرسية
٢																				الاشهامة
٣																				عمرو بن العاص
٤																				الاستقامة
٥																				الإبراهيم
٦																				البيجاج المنتفعة

التدريب

رقم	موضوع التدريب	مدة الدورة	تكلفة الدورة	جهة عقد التدريب	فئة المستفيدين	ذكور	إناث	مجموع
١	تدريب محلل بالقرى				مستفيدين زراعيين			
٢	تدريب مرتبط بالمهنة				مستفيدين زراعيين			
٣	محو الأمية الريفية				مستفيدين زراعيين			
٤	الدورة الزراعية				مستفيدين زراعيين			
٥	تدريبه تعاوني				مستفيدين زراعيين			
٦	تدريب				مستفيدين زراعيين			
	إجماليها							

الملحق الثاني
بيانات إحصائية للتقرير الرابع سنوي
جدول (٣) السلف والقرض

رقم	التقري	عدد الجهات المسرة	تقاربات	المستوفى المركزي للثروة الحيوانية	أخرى	مصدر التمويل			نوعية المستوفين	خلال فترة التقرير			جملة إجمالي	جملة إجمالي			
						مصدر التمويل	مصدر التمويل	مصدر التمويل		إناث		ذكور			إناث		ذكور
										زوجة	زوجة				زوجة	زوجة	
١	الخط الأول ملاحية																
٢	الخط الثاني																
٣																	
٤																	
٥																	
٦																	

إجماليات

الملحق رقم (٢)
 بيانات إحصائية للتقرير الرابع سنوي
 جدول (٤) الإنتاج الزراعي

(أ) المحاصيل الزراعية

إجمالي إحصائية بالبنية	أخرى	مستحقات وطني	أستمدة وطني	تقناري وطني	التقسري
					القهامة
					عمود بن العاصي
					المساحة
					الإيمان
					الأقوال
					الترية ١
					الإجمالي
					إجمالي المساحة المزروعة

(ب) الإنتاج المحصولي - (موسم)

الموسم السابق

موسم الإنتاج

الكمية المسروقة	المساحة المزروعة بالفدان	قيمة الإنتاج المروج بالبنية	الإنتاج المروج وطني	مساحة المحصولية	نوع المحصول